الملحق المدني لجريدة الشعب
الخميس 26 سبتمبر 2019 - العدد 16

«من أجل النأي بالانتخابات عن ثنائية الغنيمة والعقاب»

بقلم أ.عبد الباسط بن حسن

الجريدة المدنية

نور الدين الطبوبي لـ «الجريدة المدنية» :

الأفضل أن يكون لمن سيحكم تفويض شعبي حقيقي

- لا يجب شيطنة الأحزاب ولا يمكن أن نبني ديمقراطية دون أحزاب
- لن نكون مع روابط حماية الثورة ومع من يحملون فكرا تكفيريا وارهابيا ويُرهبون المجتمع التونسي بسلوكياتهم بخطابهم الداعي إلى الكره والفتنة
- كيف يقوم مترشح بحملته مباشرة ويتنقل والآخر وراء القضبان لا يقدر حتى على أداء واجبه الانتخابي؟

تصدر الجريدة المدنية بدعم من
ROSA LUXEMBURG STIFTUNG
مكتب شمال إفريقيا
North Africa Office

الافتتاحية

أمل التغيير يمرّ حتما عبر الصندوق

بقلم سمير الشفي
الأمين العام المساعد المسؤول عن المرأة والشباب والعلاقة مع المجتمع المدني

على وقع المسار الانتخابي الذي تعيشه تونس منذ سبتمبر الجاري و المتزامن مع اليوم الدولي للديمقراطي، لا يسعنا الا ان نهنئ كل التونسيات والتونسيين بنجاح المحطة الانتخابية الاولى المتعلقة بالدور الأول من الانتخابات الرئاسية و الإثبات مرة اخرى بان بلادنا وشعبنا جديرون بحياة ديمقراطية سليمة والتاكيد على السعي قدما بتجذير هذه التجربة اليافعة واسقاط حجج و مبررات الأنظمة الاستبدادية ومحاولات التشكيك في فرص نجاحها.

كما لا يفوتنا التأكيد على الدور المحوري والطلائعي الذي قام ويقوم به الاتحاد العام التونسي للشغل في حماية ارادة الناخبين ونزاهة الانتخابات وتأمين المسار الانتخابي من أي انحراف.

ويؤكد الاتحاد على ضرورة يقظة منظمات وجمعيات المجتمع المدني ازاء محاولات البعض الاساءة الى التجربة التونسية ولعب دور ايجابي في انجاح الاستحقاقات الانتخابية والالتزام بالحفاظ على السلم الاجتماعي واحترام الدستور وحماية المؤسسات وانفاذ القانون ومحاولة الحد من حدة هذا المناخ المشحون.

كما تجدد منظمة حشاد التزامها بانجاح باقي المحطات القريبة القادمة وإسناد شعبي مواطني لمؤسسات ولدت من رحم ثورة 17 ديسمبر مع التأكيد على الحفاظ على استقلاليتها وحيادها في باقي المحطات بما في ذلك الاستحقاقات المتعلقة بالانتخابات التشريعية والرئاسية في دورها الثاني.

وإذ شاركت منظمة حشاد في ملاحظة عملية الاقتراع بما يقارب الخمسة الاف ملاحظة وملاحظ وبذلك غطت جميع الدوائر ومراكز الانتخاب المتوزعة على كامل تراب الوطن.

وذلك ايمانا من المنظمة بتكريس واقعي وحقيقي للمبادئ التي اسست من اجلها المنظمة ومن بينها الدفاع عن الدولة المدنية وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية والحرية والسيادة الوطنية، والتي ما فتئت تؤكدها سلطات القرار داخله معلنة بقاء الاتحاد على نفس المسافة من المترشحات والمترشحين مع الدعوة الى ضرورة احترام قواعد التنافس النزيه ومبدأ المساواة في الفرص والابتعاد على محاولات التأثير المفضوح لبعض المترشحين والتأثير على إرادة الناخبة والناخب.

اخيرا ندعو بنات وابناء شعبنا الى مواصلة نضالهم من أجل حماية مكتسبات التجربة الديمقراطية والمشاركة بكثافة في آلية التعبير على إرادتهم من خلال صناديق الاقتراع وتوجيه الرسائل لعموم الشعب وممثليهم وحكامهم بأن أملهم في التغيير يمر حتما عبر الصناديق ونبذ العنف وتغليب ثقافة الحوار والامتثال لآليات الديمقراطية.

ملف العدد القادم

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، قراءات في الدستور وفي سياسات الدولة

البريد الالكتروني : journal.civic@gmail.com

تصدر الجريدة المدنية بدعم من
ROSA LUXEMBURG STIFTUNG
مكتب شمال إفريقيا
North Africa Office

الجريدة المدنية

المدير المسؤول
نورالدين الطبوبي

المدير
سامي الطاهري

فريق العمل
سمير بوعزيز، ضياء تقتق، محمد كريم السعدي

المقر : 41 شارع علي درغوث - تونس 1001 -
الهاتف : 020 255 71 - 291 330 71 / الفاكس : 139 355 71 -
العنوان الالكتروني : journal.civic@gmail.com -
الحساب الجاري بالبريد : 51 - 300 - السحب : مطبعة دار الأنوار - الشرقية - تونس

آراء ووجهات النظر الواردة في هذا ملف العدد وكل مقالات الرأي لا تعبر بالضرورة عن آراء أو وجهات نظر أو أسياسات السنة للاتحاد العام التونسي للشغل ومؤسسة روزا لكسمبورغ

«من أجل النأي بالانتخابات عن ثنائية الغنيمة والعقاب»

بقلم أ.عبد الباسط بن حسن
رئيس المعهد العربي لحقوق الانسان

لقد فتحت الثورة التونسية آفاقا رحبة للمشاركة السياسية وللقطع مع ماضي استبداد جعل من السياسة أداة للإقصاء والتهميش عن ثقافة المواطنة وممارستها. ويمكن أن نعتبر مسار تنظيم الانتخابات منذ سنة 2011 احدى أهم تجليات ممارسة السياسة والمشاركة فيها. ولقد اعتبر المجتمع المدني هذه العملية إحدى أدوات الانتقال الديمقراطي وجزءا لا يتجزأ من رؤية تعتبر الحقوق والحريات سياسية ومدنية كانت واقتصادية واجتماعية وثقافية جوهر البناء الديمقراطي، لذلك شارك المجتمع المدني بقوة وفاعلية في الاعداد للانتخابات وفي التوعية بها ومراقبتها والنأي بها عن كل امكانات الاحتواء والتزييف والتلاعب بإرادة الناخبين والناخبات.

ولقد تجلت قدرة المجتمع المدني وتمكنه من أدوات المشاركة السياسية عامة والانتخابات خاصة في الانتخابات الرئاسية الأخيرة حيث شاركت عديد المنظمات الوطنية والاتحاد العام التونسي للشغل في مختلف مراحل العملية الانتخابية وخاصة في مجال مراقبتها ونذكر هنا على سبيل المثال تجربة المعهد العربي لحقوق الإنسان مع الاتحاد العام التونسي للشغل في برنامج تدريب المدرّبين حول ملاحظة الانتخابات والذي شمل أغلب ولايات الجمهورية. كما طور الاتحاد العام التونسي للشغل هذه الثقافة المدنية باقتراحه لرؤى وبرامج وتصورات تساعد المواطنين والمواطنات على حسن الاختيار.

لقد أبرزت تجربة الانتخابات الرئاسية أن عددا كبيرا من الناخبين والناخبات قد استبطنوا أسس المشاركة السياسية وأنّ تونس قد صاغت منظومة انتخابية على مستوى المؤسسات والآليات ضمنت من خلالها تنظيم الانتخابات في ظروف يمكن أن توصف بالعادية في مجملها.

ولكن هذا النجاح النّسبي لا يمكن أن يحجب عنّا تواصل إشكاليات ومخاطر تطرح أسئلة أساسية على الانتخابات في بلدنا. فقد تميزت الحملة الانتخابية بمنسوب من التجاذب والعنف اللفظي والكراهية التي كادت تتحول أحيانا إلى عنف مادي كما غابت الرؤى والأفكار والمقترحات الاصلاحية التي ينتظرها الناس لتغلب على النقاش العام العواطف والانطباعات وردود الفعل.

فكأنما فقدت الانتخابات تدريجيا قيما بنيت عليها الثورة وأسّست للمنظومة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يبحث عنها الناس. فهل نحن في مرحلة تستبدل فيها القيم والأخلاق السياسية بالمصلحة المتوحشة؟ وهل نحن ذاهبون إلى تصور للانتخابات يقوم على الغنيمة والعقاب ؟ إنه سؤال جوهري يتطلب من المجتمع المدني وقفة حقيقية لإيجاد أجوبة تنأى بنا عن تحويل السياسة إلى مجال تحتكره مجموعات المصالح والتوجهات الشعبوية الأكثر تطرّفا.

كما أبرزت الانتخابات معضلة أخرى وهي عدم التساوي في الفرص بتواصل تدفّق المال السياسي المشبوه وعدم احترام أسس العملية الانتخابية وغياب المعالجة القضائية للمخالفات الكبرى. كما رأينا عزوفا متواصلا عن العملية الانتخابية مازال يأرّق كل من يؤمن بالمشاركة السياسية وثقافة المواطنة. إن المجتمع المدني بوصفه قوة نقد واقتراح وإصلاح مدعو اليوم إلى وقفة حضارية عاجلة لاستخلاص العبر من مختلف المحطات الانتخابية التي عاشتها تونس ليثمّن ايجابياتها وينشر ثقافة هذه الايجابيات على أوسع نطاق ممكن وليجيب عن تحدياتها وسلبياتها.

ويمكن في هذا المجال أن نقترح خطوط عمل أساسية وهي التالية:

أولا: وضع رؤية حضارية جديدة تنأى بالانتخابات عن ثنائية الغنيمة أو العقاب وتعود بها إلى قيمتها الأولى وهي أن الانتخابات هي أحد المداخل لضمان المشاركة السياسية الحرة والمسؤولة. إننا نحتاج إلى نشر ثقافة القيم وإعادة الثقة للمواطنين والمواطنات في الفعل السياسي القائم على الوفاء بالالتزامات وإحقاق الحقوق والذهاب الى مختلف الفئات الاجتماعية والجهات لإحياء قيم الحقوق والحريات.

ثانيا: الاسراع باعتماد مدونة للسلوك السياسي تلتزم بها الأحزاب السياسية والمنظمات ووسائل الاعلام تحدد حقوق كل الأطراف المتدخلة في السياسة وواجباتها وتضع حدا للتسيب وللعنف والشعبوية والكراهية.

ثالثا: المبادرة فورا بالضغط من أجل الشروع في الإصلاحات الكبرى كالتعليم والصحة والنقل بما يضمن كرامة الانسان ويعيد للسياسة معنى خدمة الصالح العام والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

رابعا: ضمان النزاهة والشفافية والحياد في العملية الانتخابية من خلال تطوير آليات الرقابة الفعلية على كامل المسار الانتخابي والتفعيل الحقيقي لدور الهيئات الدستورية من أجل مواجهة الانتهاكات والخروقات حال وقوعها.

خامسا: الاسراع باستكمال وضع المنظومة الدستورية التي تمكن من تحصين بلادنا من كل أنواع المخاطر والتهديدات التي تنتج عن مصالح مادية أو ايديولوجية.

عين على ..

اليوم الدولي للترجمة

اليوم الدولي للترجمة

يعد اليوم الدولي للترجمة فرصة للإشادة بعمل المهنيين اللغويين الذين يضطلعون بدور مهم في مد جسور التفاهم بين الأمم وتيسير الحوار بينها، والمساهمة في التنميةوتعزيز السلم والأمن العالميين

ولا غنى عن نقل الأعمال الأدبية والعلمية، بما فيها الأعمال التقنية، من لغة إلى أخرى. وبالتالي فلا غنى عن الترجمة المهنية، بما فيها الترجمة الصحيحة المصطلحات وتفسيرها، بما يضمن الحفاظ على الوضوح وإتاحة المناخ الإيجابي وزيادة فعالية الخطاب العام الدولي والاتصال الشخصي.

ولذا، اعتمد الجمعية العامة — بموجب قرارها 288/71 المؤرخ 24 أيار/مايو 2017 — يوم 30 أيلول/سبتمبر بوصفه اليوم الدولي للترجمة، توكيدا على ما يضطلع به المهنيون اللغويون من دور في ربط الأمم وتعزيز السلام والتفاهم والتنمية.

مقدمة

الانتخابات جوهر الديمقراطية.. والتفكير النقدي ضمانة لصناعة المعرفة من أجل حماية المكتسبات وتحقيق الأهداف الوطنية

هذا الملف ليس مناسباتيا، وإن أردناه بمناسبة الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي تُجرى خلال هذه الأشهر، ذلك أنّ دور النقابات والمجتمع المدني لا يقتصر على فترة الانتخابات ذاتها والمتمثلة في الحملات والاقتراع بل هو على كامل المسار. كما أنّ البحث فيما يمكن أن تضطلع به في الانتخابات تحديدا وفي التغيير بشكل عام مبحث مفتوح يحتاج التفكير الدائم والتقييم المستمر.

كما أننا اليوم أمام حدث استثنائي، بعد نتائج الدور الأوّل للانتخابات الرئاسيّة والتي كانت على غير انتظارات الكثير من الملاحظين والمتابعين، رغم أنّ سبر الآراء السابق لها قدّم الفائزيْن في أكثر من مرّة كمُتقدّميْن، ولهذا ربما كانت المفاجئة التي تستدعي القراءة والتبصّر والبحث في الخيارات التي تحمي الحريات وحقوق الإنسان.

وللتذكير فإنّ جمعيات مدنية كثيرة استغلت خلال كل المناسبات الانتخابية ما بعد 14 جانفي على المراقبة والملاحظة، ومنها من اشتغل على مشاركة النساء أو ذوي الاعاقة أو على الاصلاحات التشريعية الضروريّة لضمان أكثر شفافية وللحدّ من الخروقات التي يمكن أن يأتيها بعض المشاركين.

كما أنّ جمعيات نفّذت مشاريعا كثيرة للتوعية بأهميّة الانتقال الديمقراطي والانتخابات ومسألة المواطنة، وهذا أمرٌ له أثره مهما كانت النتائج لأنّ المتفق عليه أنّ الانتخابات كانت شفافة، رغم ما شابها من تجاوزات، وأنّ النتائج هي فعلا ما نطق به الصندوق ديمقراطيا.

يمكن لأي كان أن ينتقد ما تحقّق في مستويات أخرى من الوعي، على غرار اختيار من يمكن أن يحفظ الحقوق ومن لم تمتدّ يده إلى مال الشعب ومن لم يرهّب ومن يمتلك مشروعا، وهذه نقاط أساسية أيضا خاصّة في هذه المرحلة التي يعرف فيها الوضع السياسي هشاشة ويتطلّب الأمر الحدّ الأدنى من الاستقرار السياسي حتى تقوم كلّ السلطات بمهامها الدستورية والقانونيّة وحتى نبتعد عن التجاذب الحاد من أجل التأسيس الفعلي للجمهورية الثانية.

هذا الملف يُفتح ونترك المجال لكلّ النقابيين والنشطاء المدنيين والخبراء والاعلاميين لتقديم آرائهم فيه، ذلك أنّ الاتحاد العام التونسي للشغل يهمّه في كلّ مرحلة النظر في ما يضمن حقوق الشغيلة وما يمكن أن يحقق العدالة الاجتماعيّة والاستقرار في البلاد. ونحن نحتاج بشكل دائم بناء المعرفة بما يُتيحُ امكانيات أكبر للفعل.

وتسعى «الشعب» من خلال ملحقها «الجريدة المدنية» إلى فتح المجال للتفكير والبحث في ما تتطلبه المسألة المدنيّة من تأسيس في التفكير والممارسة، وهي أحد آليات التدرب الدائم والمشترك على الفعل المدني. وحيث أنّ الممارسة الانتخابيّة هي أرقى أفعال الديمقراطيّة فإنّ البحث فيها سيمكّن ولا شكّ من الوقوف على أخطاء الراهن ووضع تصوّرات الاصلاح والتقدّم بتكريس أكبر لإرادة الأفراد وتوعية لكل الفئات وفي كل الجهات.

لم يكن الاتحاد العام التونسي للشغل طرفا مباشرا في الانتخابات، وكان دوره الميداني من خلال آلاف الملاحظين الذين قام بتدريبهم من خلال برنامج خاص، ولكنّه في كل المناسبات سيكون ضامنا لعدم الانقلاب على المسار الديمقراطي وحماية المكتسبات الوطنية ومواصلة العمل حتى يكون التقدم للجميع.

أي دور للنقابات في المسار الانتخابي؟

تأمين المسار الانتخابي معركة مستمرة

نصرالدين ساسي

يمكن القول بأن الاتحاد العام التونسي للشغل قد كان حريصا منذ شرارة «الثورة» أن يلعب دور الحاضنة للاحتجاجات ونجح في التأطير من خلال هياكله ومناضليه بالقطاعات والجهات ومقراته ونجح بالاستناد الى صورته الاعتبارية لدى الرأي العام ورمزيته في تسطير مسار الانتقال الديمقراطي، نجح الاتحاد دون أن تتوثب داخله أطماع الحكم ومسك السلطة المتهاوية بل على العكس تماما عمل الاتحاد على المحافظة على دوره المحوري في التعبئة والتوجيه نحو المحتويات من أجل رسم المحاور الكبرى للانتقال الديمقراطي لتونس.

منذ البداية كان الاتحاد مجتنبا لمسارات السلطة بقدر حرصه على مسارات الديمقراطية فقد سجل بامتياز مساهمته عبر ممثليه في الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والانتقال الديمقراطي من خلال رفعه لسقف تمثيلية المرأة ضمن القائمات الانتخابية واقترح مبدأ التناصف بعد أن كان الطموح أو السقف في حدود تمثيلية نسوية ب 25 % كما نجح الاتحاد في اعتصامي القصبة الرافض لتشكل حكومة بجينات الموروث السياسي السابق والدفع نحو مجلس تأسيسي لبناء مسار الانتقال الديمقراطي.

مأسسة الانتقال الديمقراطي

ضمن هذا المسار الأولي الذي تلى الثورة يبدو جليا تشبث الاتحاد بالدفع نحو مأسسة الانتقال و توجيه المد والزخم الثوري نحو آلية الانتخاب نهجا لتثبيت مكتسبات «الثورة» و تضمينها مع إرادة الشعب ومع شرعية الصندوق. تحدي الانتخابات لم يكن بتاتا من الخيارات السهلة لثورة دون رأس وإنما كان بامتياز خيارا ترجم حياد المنظمة النقابية وتعففها عن دخول معترك السياسة ومسالك الحكم، مقابل انحيازها لدورها التعديلي كقوة اقتراح وكطرف اجتماعي معني بالشأن العام وبمسار الانتقال من خارج مؤسسة الحكم المباشر بمختلف تفريعاتها واختصاصاتها.

كان الاتحاد، ضمن هذا الزخم، حريصا بشكل أساسي على احترام المسار الانتخابي وكان الضامن لعدم زيغه عن مقومات الديمقراطية وعن ضرورات إنقاذ البلاد اقتصاديا ودعم تجانسها اجتماعيا من ذلك تدخله في عديد المحطات لعل أبرزها محطة الحوار الوطني التي ادمج ضمنه الاتحاد والرباعي مصطلحا جديدا للقاموس السياسي وهو مصطلح التوافق والوحدة الوطنية التي اقتضت بعد اغتيال الشهيدين شكري بالعيد ومحمد البراهمي المطالبة باستقالة حكومة علي العريض وإقرار خارطة طريق من أجل مطالب أساسية في مقدمتها حث المجلس الوطني التأسيسي على المصادقة على الدستور الجديد والإسراع بتشكيل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وتنظيم أول انتخابات ديمقراطية وتعددية في تاريخ البلاد كما أكد الاتحاد مرارا عبر بياناته ومواقفه أنه غير معني مباشرة بالانتخابات وانه يقف على نفس المسافة من جميع المترشحين للرئاسة أو البرلمان وانه لن يكون في صف أي من المراهنين على المقاعد السياسية وترك الحرية لقواعده وهياكله بالترشح والانتخاب بحسب قناعاتهم.

البرامج أولا

بالمقابل لم يترك الاتحاد المجال مفتوحا للشعبوية أو الشخصنة أو توجيه الناخبين بشكل لا يخدم المسار الديمقراطي فقد عملت المنظمة الشغيلة على صياغة مضامين ومحتويات لتكون دليلا للناخبين ودافعا لهم للتوجه نحو البرامج أولا والابتعاد عن تزكية الأشخاص أو الانخراط في مسارات الشعبوية وإعادة تجسيد الأحلام والانتظارات والاستحقاقات المؤجلة من خلال إعداده لوثيقة مرجعية تتمثل في 101 سؤال موجهة لكافة الأطراف من ناخبين وأحزاب تهدف إلى توجيه الرأي العام الانتخابي والسياسي نحو أمهات القضايا ونحو الإشكاليات الحقيقية التي يتوجب الخوض فيها وإيجاد حلول لها بعيدا عن الوعود التي تذوي بمجرد فرز الأصوات وإعلان النتائج والجلوس على المقاعد.

الوثيقة التوجيهية 101 سؤال ليست الوحيدة من بين المحتويات والنصوص التي أصدرها الاتحاد بمناسبة الانتخابات بل أصدر كذلك مواصفات ساكن قرطاج المنتظر من خلال التنصيص على الشروط والصفات الواجب توفرها في شخص الرئيس وفي دواليب المؤسسة بأكملها لتلعب دورها كحلقة من حلقات الحكم والتوافق بمعزل عن حيز الصلاحيات والنفوذ.

واصل الاتحاد متابعته للمسار الانتخابي الأخير بمبادرته بالاتفاق مع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ووضعه جميع مقراته على ذمة الهيئة وإقراره لبرنامج لملاحظة الانتخابات ومراقبتها حرصا منه على شفافيتها وضمانا لنزاهتها ساعده في ذلك هامش الحياد الذي نصص عليه مرارا وعاضده فيها مؤشر الثقة التي يحظى بها لدى جمهور الناخبين التونسيين إضافة إلى مقومات امتداده الجغرافي وتمثيليته وتنوعه الطيفي والسياسي الذي يجعله دوما في مرتبة أرفع من الخطبة الحزبية أو الانحيازية العمياء ليكون الاستثناء مرة أخرى في المسار الانتخابي. الاتحاد خصص في الانتخابات الأخيرة ما يفوق الخمسة ألاف ملاحظ بمختلف مراكز الاقتراع والمكاتب وقد حرص على توفير التمويلات اللازمة لتكوينهم ورسكلتهم ليكونوا من بين عناصر النجاح ومن الفاعلين في ملاحظة الانتخابات الرئاسية الأخيرة وقد أثبتت التجربة أن حضور ملاحظي الاتحاد باعتباره طرفا اجتماعيا محايدا له وزنه ورمزيته، ساهم في خفض عديد التوترات وفي تجنب عديد التجاوزات الانتخابية لتسير العملية بسلاسة ودون تجاوزات تمس من جوهر العملية الانتخابية ومصداقيتها وهذا في حد ذاته نجاح لتونس وللاتحاد الذي لعب دوره بامتياز في هذا المسار.

المسار الانتخابي معركة مستمرة

لن يقف دور الاتحاد في متابعة المسار الانتخابي عند الرئاسية في دورتها الأولى وإنما سيتواصل دوره في ملاحظة الانتخابات التشريعية من خلال دعوته لملاحظيه للاستعداد مجددا لهذه المحطة الهامة والتي ينتظر أن يتجاوز فيها عدد ملاحظي المنظمة النقابية الثمانية ألاف ملاحظ وملاحظة بكافة الجهات وهو تحد جديد ترفعه المنظمة الشغيلة من أجل تأمين المسار الانتخابي ومسار الانتقال الديمقراطي الذي يبقى معركة مفتوحة في البرامج و الخيارات ليستمر دور المنظمة في المحطة الرئاسية الثانية ومنها نحو بقية الهياكل والمؤسسات التي يتوجب أن تخرج من دوائر المحاصصة الحزبية والتعيينات الاعتباطية نحو منطق الكفاءة والجدارة ونحو شرعية الانتخاب كآلية للتداول على السلطة وعلى مراكز القرار والمؤسسات، تستمر المعركة وتمتد أصلا للمؤسسات والدولة والأحزاب والمنظمات الوطنية تحت لثام «السيستام» وما يخفيه من رغبة دفينة في إبادة هياكل قد يكون تمكن منها الصدأ والتآكل لكن هل يجب فعلا إبادتها والعودة إلى تصريف الحكم بالمبايعة تحت ظلال الأشجار.

أخبار المجتمع المدني... أخبار المجتمع المدني... أخبار المجتمع المدني... أخبار المجتمع المدني... أخبار المجتمع المدني... أخبار المجتمع المدني... أخبار المجتمع المدني...

عنبتاوي 29 : التعليم ضمان للتنمية و الكرامة الانسانية

احتضن أحد نزل العاصمة التونسية مساء السبت 21 سبتمبر 2019 حفل افتتاح الدورة التدريبية الإقليمية الرائدة في مجال حقوق الإنسان عنبتاوي في دورتها التاسعة والعشرين تحت شعار التعليم ضمان للتنمية والكرامة الإنسانية وذلك تحت إشراف وزير التربية التونسي وبحضور رئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان وعدد من الشخصيات من المنظمات الشريكة وضيوف وأصدقاء المعهد العربي لحقوق الإنسان. تخلل الحفل كلمات ترحيبية إضافة إلى عرض موسيقي أحياه الفنان ياسر جرادي.

تتواصل الدورة إلى غاية يوم 29 سبتمبر حيث يشارك فيها 30 ناشطة وناشطا في مجال حقوق الإنسان من مختلف الدول العربية. وستشهد عددا من المداخلات يؤثثها نخبة من الحقوقيين والخبراء إضافة إلى زيارة دار السيدة مقر المعهد العربي لحقوق الإنسان فضلا عن تصميم حملات مناصرة لقضايا حقوقية تتعلق بمسألة التعليم.

يذكر أن دورة عنبتاوي تعد من الدورات الرائدة في مجال حقوق الإنسان وأطلق عليها اسم الدكتور منذر عنبتاوي وهو مناضل فلسطيني وخبير أممي وأحد مؤسسي المعهد العربي لحقوق الإنسان تخليدا لذكراه ولنضالاته في الحركة الحقوقية العربية.

نداء المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية الى المترشحين للانتخابات

أصدر المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية نداء أول إلى المترشحين للانتخابات يتعلق بمسألة أزمة البيئة فيما تتعلق النداء الثاني بسياسات الهجرة.

جاء في النداء الأول التأكيد على استفحال الأزمة البيئية والتي تتمظهر أساسا في النقص الحاد في المياه والتلوث الصناعي وتغير المناخ وهو ما يفرض تدخل الحكومة المستقبلية في ضمان الأمن القومي واحترام حقوق الانسان والحقوق الدستورية كالحق في المياه والصحة والبيئة السليمة للتونسيين وبعد توصيف المشاكل البيئية المتنوعة، جاء في هذه الوثيقة الدعوة لإعلان حالة الطوارئ البيئية والتي سيكون لها خمسة أبعاد:

- توفير مياه الشرب لجميع المواطنين وتحديث شبكات الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وإعادة هيكلة نظام مجامع التنمية المائية.
- وضع حد للتلوث الصناعي بتطبيق المعايير على أعلى المستويات واحترامهم.
- سياسة طوارئ وطنية لإدارة النفايات المنزلية والصناعية.
- خطة للتكيف مع تغير المناخ، استنادا لما هو موجود، والتي يتم رفعها إلى مستوى رئاسة الجمهورية وهي أولوية سياسية ويتم عرضها على هذا النحو.
- خطة ضخمة لنشر الطاقات المتجددة، حيث أن تونس لديها موارد كبيرة من الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الحرارية الأرضية والتي سوف تضمن التخفيف من تغير المناخ والأمن وسيادة الطاقة في البلاد.

أما النداء الثاني المتعلق بسياسات الهجرة حيث يعتبر المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أن الشراكة مع الاتحاد الأوروبي غير متوازنة حول حرية التنقل ومختلف الاتفاقيات الثنائية الأخرى تعمق عدم التكافؤ في التمكن من الحقوق وعدم المساواة في حرية التنقل كما أنها لا تستجيب للتطلعات الشرعية لشعوب الضفة الجنوبية للمتوسط في عدالة المعاملة بين متساكني الضفتين.

اضافة لذلك، ما يمكن ملاحظته هو حالة التجاهل المتواصل لمسألة المفقودين والغرقى في البحر المتوسط رغم بعث لجنة تحقيق حول مسألة التونسيين المفقودين في البحر منذ عشرات السنوات، لم يتم اتخاذ أي اجراءات منهجية وفعلية تمكن عائلات المفقودين من التحصل على معلومات موثوقة حول مصير أبنائهم.

كما أن تونس مازالت في انتظار فتح حوار بناء ووضع نص تشريعي حول الهجرة حيث يفضي غياب اطار قانوني للهجرة في تونس الى تواصل انتهاك حقوق المهاجرين، طالبي اللجوء واللاجئين على التراب التونسي وخاصة الفئات الأكثر هشاشة منهم.

بناء على عديد الملاحظات التي فصلها المنتدى في نداءه فانه يوصي بعديد النقاط في ما يتعلق باستقبال المهاجرين في تونس لعل أبرزها المصادقة على معاهدة منظمة العمل الدولية رقم 189 حول العمال والعاملات المنزليات (2011) وتفعيلها وكذلك المعاهدات 97 و143 لنفس المنظمة حول العمال المهاجرين والمعاهدة الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم (1990) و أيضا احترام مبدأ عدم الاعادة القسرية، والايقاف الكلي لجميع الاتفاقيات الثنائية الموقعة مع السلطات الايطالية في ما يخص الترحيل الجماعي ووضع اطار قانوني للهجرة وخاصة فيما يتعلق باستقبال المهاجرين وتأسيس اطار دائم وتلقائي للإعلام عن المفقودين في حوادث الهجرة غير النظامية وللتعرف على جثث المهاجرين الطافية على السواحل التونسية.

جمعيات المجتمع المدني في المسار الانتخابي

رقابة وضغط من أجل التغيير

حوار متقاطع مع معز عطية رئيس جمعية « كلنا تونس» ونسرين جــلالــيــة رئيسة جمعية « البوصلة»

أمال شاهد

يكثر اهتمام الرأي العام منذ سقوط رأس نظام بن علي في ألفين وأحد عشر، بالمستجدات السياسية وبالمسائل الانتخابية بعد عزوف قطاع هائل من شعب تونس عنها طيلة عقود

وقد تزامن هذا الاهتمام من المواطنات العاديات والمواطنين العاديين مع تصاعد في عدد الجمعيات والمنظمات الغير حكومية والنشطاء في المجتمع المدني بمختلف أنماطهم ومشاربهم، ومع تداخل واسع لهؤلاء في كل ما يتعلق بالتغيير التدريجي والمرحلي الذي تعرفه تونس كنظام سياسي ومنهاج انتخابي وتحولات اجتماعية واقتصادية مرتبطة بشكل مباشر بالواجهة السياسية

وبما أن الجمهورية التونسية تعيش هذه الاسابيع على وقع مرحلة جديدة في سلسلة تحولاتها السريعة والمدهشة والتي تعرف سلاسة وانسيابية، ليس فقط منذ الخامس والعشرين من شهر جويلية الفارط (تاريخ رحيل رئيس الجمهورية الثاني ما بعد 2011 وانتقال السلطة في نفس اليوم إلى رئيس مجلس نواب الشعب كما يمليه الدستور حرفيا)، ولكن منذ الانتخابات الأولى في أكتوبر 2011 ثم في 2014 وما بعده رغم الهزات ورغم بعض فترات الشك وشبه التعثر ورغم كل الأزمات وأحيانا المآسي التي عاشها الشعب (خصوصا باغتيال زعيمين سياسيين أصبحا رمزين لثورة تونس وهما المرحومان شكري بلعيد الذي اغتيل في 6 فيفري 2013 ومحمد البراهمي الذي اغتيل في 25 جويلية من السنة نفسها، واللذان مازال الجميع ينتظر الحقيقة في شأنهما)، فقد اخترنا في هذا الصدد طرح بضعة أسئلة على رئيسي جمعيتين تعملان في صلب المسار الانتخابي والانتقال الديموقراطي بتونس، لنفهم ولو قليلا عن قرب وبشكل ملموس كيف تعمل هذه الجمعيات ولنتثبت إن كان لما تبذله من مجهود رقابي وتقريري ونقدي أثر ما في إحداث تغيير فعلي واقعي.

كيف تعمل جمعيتكم في مجال الانتخابات وما الهدف من اختيار هذا التوجه أوالتخصص ؟

معز عطية

تأسست «كلنا تونس» منذ 2011 على أساس الاهتمام بكل المسار الانتقالي بتونس، وبشكل رئيسي في مجالات ثلاثة: الحريات الفردية والعامة، والانتخابات التشريعية والمحلية، والمؤسسات والهيئات الدستورية. وسوف نركز خلال المرحلة النيابية القادمة على هذه النقطة الأخيرة من أجل الدفع لتركيز الهيئات الدستورية وقد وقف الجميع الآن على حجم التقصير والتأخير والفراغ من خلال مثال المحكمة الدستورية التي هم يقع إرساؤها إلى اليوم.

شاركنا في مراقبة المسار الانتخابي في 2014 وفي 2018 في الانتخابات البلدية وفي الانتخابات الحالية 2019 . نساهم في هذا العمل كجمعية مستقلة ناشطة في المجتمع المدني تجمعنا في ذلك شراكة مع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، التي نرى أنه من واجبنا دعمها كهيئة دستورية ومساعدتها على مزيد تمتين طابعها المستقل، ونحن في ذات الوقت رقيب لأدائها ولعملها، نقف إلى جانبها ونشترك معها في الحملات التحسيسية التي تطلقها لتوعية الناخبين ، وقد امتد عملنا مثلا في الانتخابات البلدية وفي الانتخابات التشريعية الحالية على كامل ولايات الجمهورية الأربع وعشرين، من أجل تفسير أهمية المشاركة في الانتخاب والإدلاء بالأصوات لأن نتيجة الاقتراع ستؤثر بشكل مباشر وعميق في حياة الناخبين . في مسألة دورنا كرقيب لأداء الهيئة فإننا نتابع عمل مجلسها ونطلع على كل التقارير التي تنشرها ومحاضر الجلسات لاجتماعاتها ، وأحيانا نطالب بنشرها في وقتها حينما لا تقوم الهيئة بذلك بشكل آلي، وكنا من أول الجمعيات التي دافعت بشدة على مبدأ النفاذ للمعلومة وطالبنا هيئة الانتخابات بنشر قائمات المركّزين التي تقدم بها مرشحو الانتخابات الرئاسية الأخيرة وقد استجابت الهيئة لذلك. ونحن نعمل بصفة متواصلة (ولسنا الوحيدين) على حماية الهيئة دائما من الصراعات والتجاذبات السياسية وتمكينها من العمل باستقلالية تامة وفي احترام تام للقوانين بعيدا عن أي تأثيرات أو ضغوط. في هذه الانتخابات الرئاسية م يكن دورنا، كمنظمات أو جمعيات أخرى، الحضور في مكاتب الاقتراع والمراقبة المباشرة، وإنما كان دورنا مراقبة المسار برمته ، منذ بداية الحملة الانتخابية إلى ما بعد الإعلان عن النتائج، صحيح لدينا بعض الملاحظات التي تصلنا من منخرطين في جمعية «كلنا تونس» الذين يحملون أيضا صفة أعضاء مكاتب اقتراع، ولكننا لا نقتصر على ذلك بل نتجاوز يوم الاقتراع إلى كامل الفترة الانتخابية.

نسرين جلالية :

صحيح أن أول مشروع عملت عليه «البوصلة» هو مرصد مجلس الذي يراقب عمل نواب الشعب، وبالإضافة إلى رصد الحضور والغيابات ، نقوم بتحليل نوعي لمشاريع القوانين ولنجاعة المجلس في القيام بمهامه ووظائفه، لا نكتفي بجمع الأرقام ونشرها، بل لدينا فريق من المحللين للمعطيات الذين يحررون تقريرا سرديا، و«البوصلة» هي المنظمة والجهة الوحيدة التي تصدر تقريرا سنويا عن عمل المجلس النيابي، حتى المجلس نفسه لا يقوم بذلك. لدينا كذلك مرصد بلدية الذي يراقب عمل البلديات ويرصد الحكم المحلي، وقد رافقنا مثلا كل الأعمال التي انبنت عليها مجلة الجماعات المحلية وشاركنا في كل الاستشارات التي قامت بها السلطات حول المجلة وحول تصورات اللامركزية والحكم المحلي، ونراقب اليوم المشاركة المواطنية والحوكمة المفتوحة. هنالك أيضا مرصد ميزانية، والذي نراقب فيه موارد ونفقات ميزانية الدولة التونسية. هذه هي المشاريع القارة والمتواصلة لجمعية « البوصلة». دورنا في الانتخابات الرئاسية والتشريعية لا يتمثل في مراقبة سير الاقتراع في المكاتب. قمنا قبل ذلك بعمل تحليلي معمق حول مشروع تنقيح القانون الانتخابي وقمنا بتحاليل مقارنة وأرسلناها للمجلس وحضرنا في جلسة استماع تقييمية لهذا المشروع. وصارحنا الرأي العام بكل ما يدور من محاولات ضغط. في الانتخابات الرئاسية نكتفي في الحقيقة بدور المشاهدة أو الملاحظة من بعيد كسائر المواطنين. أما في التشريعية فلنا دور كبير، جزء هام من النواب الحاليين، الذين ينهون هذه المدة النيابية، يرشحون أنفسهم للعهدة النيابية المقبلة، وقد لاحظنا بالتجربة أن عددا كبيرا ممن يترشحون ليس لهم أدنى فكرة عن تصور عمل نائب الشعب وعن واجباته «المهنية» (الدور التشريعي في صياغة نصوص القوانين، الدور التمثيلي لناخبيه في الجهة، الدور الرقابي لعمل السلطة التنفيذية، والدور الانتخابي للمؤسسات والهيئات المستقلة وأعضاء المحكمة الدستورية ...)، لاحظنا ايضا أن العمل داخل مجلس نواب الشعب لا يتم بشكل سهل وسلس، هنالك خلل قد يكون جزء كبير من مأتاه في النظام الداخلي، وطبيعة التعامل بين النواب وإدارة المجلس ليست في أحسن مستوياتها ... هنالك اشياء كثيرة يجب مراجعتها في عمل اللجان، لا يعقل أن تحدد مواعيد اجتماعات اللجان القارة بالموازاة مع الجلسة العامة، وأن تقع دعوة النواب في آخر مداولات الجلسة العامة فقط لحضور التصويت دون أن يكونوا قد حضروا خلال جلسة النقاش وشاركوا فيه ودون أن يكونوا ملمين بكل تفاصيل القانون أو القرار الذي يطلب منهم التصويت عليه أو التصويت ضده، ما الداعي حينها لتنظيم الجلسة العامة برمتها إذا كانت هذه هي الطريقة المعتمدة في التصويت ؟

من بين ما نعمل عليه أيضا هو ضرورة مراجعة لجنة التوافقات من حيث وجودها وآليات عملها وفرض قدر كبير من الشفافية فيما يتعلق بالانضمام إليها وحضور أشغالها (أحيانا يسمحون لنا بالحضور وأحيانا أخرى يغلقون الباب دوننا حينما تذكر أسماء أو يقع نوع من تبادل المصالح بين الكتل النيابية أو نوع من التنازلات المتبادلة) ، وطرق أخذ القرار بها، فإما أن يقع تقنين وجودها بشكل واضح في نص قانوني أو الاستغناء عنها نهائيا. لا يمكن أن نترك مصير القرارات الخلافية، وهي قرارات تتعلق بمسائل جدية وجوهرية، بين أيدي نزر قليل من النواب هم أعضاء لجنة التوافقات ولا يزيد عددهم عن سبعة أو ثمانية، لب النقاش في المسائل التي تطرح في المجلس يتركز في تلك النقاط الخلافية وعلينا أن نستمع فيها إلى وجهات نظر جميع نواب الشعب وأن يشاركوا كلهم دون استثناء في اختيار الحل النهائي والتصويت عليه.

معز عطية ناشط سياسي ومدني وأستاذ بجامعة قرطاج. متحصل على شهادة الدكتوراه وشهادة مهندس في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات

نحن نعمل حاليا على التقارير حول المدة النيابية المنتهية. نصدر كالعادة تقريرنا السنوي السردي، ونعتبر أنه من الواجب أن يدون كل ما وقع خلال السنوات الخمس للتاريخ، وتقرير ثان هو ملخص دقيق لكل العمل التشريعي الذي وقع إنجازه خلال كامل الفترة يركز على نوعية التشريعات وعلى مدى العمل المنجز في إرساء الهيئات التي يوجبها الدستور، وبطاقات تقييم عمل النواب، وهذا العمل الاخير يساعد الناخبين في معرفة مستوى ونوعية أداء كل نائب لواجباته وخاصة النواب الذين يترشحون من جديد للانتخابات، في هذا التقييم نوع من المحاسبة لأداء نواب الشعب طيلة السنوات الخمس وما اقترحوه من نصوص قوانين ومدى مواضبة كل منهم على الحضور في اشغال المجلس وأشغال اللجان والاسئلة الكتابية والشفاهية التي تقدم بها كل منهم ، عملنا المفصل والمدقق يساعد الناخبين على الرؤية بوضوح أكثر وعلى وضع كل العمل المنجز وكل الأرقام المصرح بها في إطارها الصحيح وغربلة كل المغالطات. أسوق إليك مثالا، نشرت الصفحة الرسمية للمجلس منذ مدة هاشتاغ 300، اي أن المجلس «صوت» على ثلاثمائة مشروع قانون، في حين أن الحقيقة هي أن 47 بالمائة من كل تلك النصوص كانت اتفاقيات قروض، وهي تتكون في كثير من الأحيان من فصل وحيد.

ما الذي لاحظتموه إجمالا، من خلال تجاربكم العملية، بالمقارنة بين انتخابات هذه السنة والانتخابات السابقة بأنواعها (المجلس التأسيسي، الرئاسية، التشريعية والبلدية)؟

معز عطية

ما أقوله بكل صراحة هو أننا لم نتطور ولم نتقدم على ما رأيناه في 2014، صحيح أننا لم نتراجع على مستوى شفافية العملية الانتخابية ونزاهتها ، حسبما ورد في التقارير الأولية مبدئيا، لكننا لم نرتق درجة واحدة، فنفس المشاكل هي ذاتها في مراكز الاقتراع، ممثلو بعض المترشحين وبعض الأحزاب كانوا حاضرين في مراكز الاقتراع وقاموا بالتأثير في إرادة عدد من الناخبين ، وقعت مواصلة الحملات الانتخابية داخل بعض مراكز الاقتراع وفي محيطها، وقد اتصلنا بشكل مباشر يوم الانتخاب بهيئة الانتخابات وطالبناها بالتدخل وبالقيام بإخلاء ساحات مراكز الاقتراع وبأن تفرض أن يقتصر حضور المراقبين سواء كانوا من الأحزاب أومن غير الأحزاب داخل المكاتب فقط وليس في الساحات الخارجية، وقد وقع الاستجابة لندائنا هذا في بعض المراكز وليس في كلها ...، لم يقع مثلا احترام الصمت الانتخابي في الفضاء الافتراضي على مواقع التواصل الاجتماعي، وحينما يتعلق الأمر بمواطنين أو بمناصرين ففي ذلك نقاش، أما حينما تصدر مثل هذه المخالفة من وزراء أومن نواب برلمانيين أومن اشخاص فاعلين سياسيين من المفروض أنهم يعرفون القانون فالأمر ليس مقبولا، وقد اتصلنا فعليا بالهيئة وأبلغناها ذلك

وأسوق ملاحظة هنا بصفتي أستاذا في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، من المستحيل مراقبة الأنترنت في كامل أنحاء العالم، ولكن بالإمكان الحد من الخسائر كما يقال بمراقبة الصفحات الرسمية وليس الاشخاص الطبيعيين، خاصة إذا كان من الصعب إثبات انتمائهم السياسي أو الحزبي، وبالنظر كذلك إلى تواضع الامكانيات التي تتصرف فيها الهيئة على الأقل من الجانب التكنولوجي واللوجيستي. ما تستطيع الهيئة فعله هو الجدّ بعيدا بعين الاعتبار كل التجاوزات التي تقع من شخصيات معروفة تتحمل مسؤوليات سياسية ومناصب في الدولة ونعرف جيدا انتماءاتهم الحزبية أو السياسية أو تعاطفهم وميولاتهم ، حينها على الهيئة أن تطبق عقوبات خرق الصمت الانتخابي دون تردد.

اضيف كذلك مشكلا آخر يعترضنا في بعض مكاتب الاقتراع وهو ضعف التكوين

وضعف التمكن من طبيعة العمل لدى عدد من رؤساء مراكز الاقتراع او مكاتب الاقتراع وعدد من أعضائها. وقد لاحظنا بعض التجاوزات في تطبيق بعض الاجراءات وقد وقعت أخطاء من بينها أن عددا من المواطنين قد غمروا إصبع اليد اليمنى بالحبر الانتخابي عوضا عن اليسرى (دليل الاجراءات الانتخابية يذكر سبابة اليد اليسرى بشكل صريح)، كما وقع منع بعض الناخبين من استعمال أقلامهم الخاصة عند ملء ورقة الاقتراع واجبارهم على استعمال القلم الموجود مسبقا على الطاولة وهذا غير سليم من الناحية القانونية، بل وفي أحد مكاتب الاقتراع وقع تهديد اليد الناخبة بتمزيق ورقتها إذا ما أصرت على استعمال قلمها الخاص ... ولكن من الجيد أن الهيئة تدخلت فورا وقامت بعزل رئيس المكتب، في أحد مراكز الاقتراع بمنوبة وقع منع مجموعة من الناخبين الدخول لأنهم يرتدون سروالا قصيرا (شورت) وقد تم في الأخير فض الإشكال بتدخل الهيئة مرة أخرى، في سان فراسيسكو مثلا لم يفتح مكتب الاقتراع في اليوم الأول . يوم الاقتراع من يضمنون حسن سير العملية الانتخابية وحسن تطبيق القانون والاجراءات الصحيحة هم في نهاية الأمر رؤساء المكاتب والأعضاء الذين يرجعون بالنظر إلى الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، ونحن نرغب في أن نحسن الأداء بشكل كبير يجعلنا من هنا فصاعدا نتجنب مثل هذه الاشكالات البسيطة والتي تحدث بعض التعطيل أو التأخير.

وأريد أن أضيف معطى آخر يتعلق بالناخبين بالخارج، وقد وصلتنا منهم تشكيات كثيرة، والذين يتحملون مشقة كبرى من أجل المشاركة في الانتخاب ويتنقلون لمسافات طويلة جدا للوصول إلى مراكز الاقتراع ، والذين يشتكون من النقص الفادح وغير المقبول في المعلومة، ولا يصلهم اي نوع من الاتصالات لا مباشرة ولا عن طريق الارسالية القصيرة ولا عن طريق الإيمايل لتعلمهم بمكاتب الاقتراع واماكنها وبالتغييرات الطارئة عليها في اللحظات الأخيرة وبشكل مفاجئ ولا يعرفون في أي مكتب هم مسجلون وتفاجأوا قبل أيام قليلة بتغير المكاتب التي ينتخبون فيها وبوجودها على بعد مئات او آلاف الكيلومترات من مقرات سكناهم وعدد منهم اجتهد و حصل على إجازة استثنائية من الشغل وتنقل رغم كل ذلك ليجد في نهاية المطاف أن مكتب الاقتراع مغلق ، هنا أتساءل أين البعثات والتمثيليات الديبلوماسية التونسية بالخارج ؟ لماذا لا تقوم بعملها ؟ لقد قال لنا أولئك المواطنون أن البعثات الديبلوماسية لا تتوانى في إرسال عشرات الإرساليات القصيرة حينما يتعلق الأمر بالإعلان عن حفلات أو عروض فنية أو مسرحية تنظم في بلد إقامتهم أما حينما يتعلق الأمر بالانتخابات فإنه لا تصلهم أي معلومة .

نسرين جلالية :

أود أن أفرق في البداية بين العمل البلدي والعمل التشريعي. في 2018 قدمت الترشحات للانتخابات البلدية قبل أن تختم مجلة الجماعات المحلية الجديدة وقبل أن نطلع على فصولها، وحتى الفصول الأكثر تعقيدا والتي كانت محل خلافات وانقسامات لم يقع التصويت عليها إلا بعد انطلاق الحملة الانتخابية البلدية، من تم انتخابهم في المجالس البلدية لا يعرفون فعليا طبيعة الحوكمة البلدية أو المحلية الجديدة ولا يعرفون جيدا مهامهم وأدوارهم حسب هذه المجلة الجديدة، ومنذ تاريخ الانتخابات نحاول مرافقتهم أحيانا وأحيانا أخرى نواجههم بالقانون خاصة فيما يتعلق بحق النفاذ للمعلومة، برفع شكايات لهيئة النفاذ للمعلومة أو برفع قضايا لدى المحكمة الادارية (مشكلتنا الوحيدة هنا هي البطء الشديد في أعمال الهيئة والتي تجبينا أحيانا على الشكايات بشكل متاخر جدا، في إحدى المرات تعلق الأمر بالأجر الشهري الخاص بأحد نواب الشعب الذي أصبح أيضا عضوا بلديا منتخبا وبقي في وضعية الجمع بين الصفتين مدة شهر ونصف وبعد ذلك بقي مكانه في المجلس شاغرا مدة ستة أشهر وقد كان من المفروض تعويضه في أجل لا يتجاوز الخمسة وأربعين يوما وقد أتى رد الهيئة بعد انقضاء الآجال). إذن مازال الطريق طويلا بالنسبة لعمل الممثلين في البلديات، وحتى الإطار التشريعي لعمل البلديات مازال منقوصا ولم تصدر الأوامر الحكومية الضرورية ومازالت صلاحيات المجالس البلدية لم تنتقل لها بشكل صحيح وتام، ومازالت هذه المجالس لا تتحكم في أدوات عملها بشكل كامل.

بالنسبة لعهدة المجلس التأسيسي فإنها كانت مختلفة عن عهدة مجلس نواب الشعب، وقد اتم ذلك المجلس مهمته وصاغ دستورا جديدا وصوت عليه، أما المجلس التشريعي الحالي فقد عجز عن انتخاب أفراد المحكمة الدستورية وعجز عن إرسائها، واتساءل هنا عن نوايا نواب التأسيسي حينها وتذكرين كم كانوا محل النقد والسخرية والتشكيك ، وعن نوايا النواب الحاليين في البرلمان ... بالنسبة للمجلس النيابي الحالي، نرى أنه اكتسب نقاطا على مستوى شفافية أعماله حيث تم تجهيز قاعتين بآلات الكاميرا ويقع منهما البث الحي، كما يمكن القول إنه استفاد من اكتساب الخبرة التشريعية لأن حوالي 25 بالمائة من أعضائه الحاليين كانوا أيضا نوابا في المجلس التأسيسي وهم متمكنون أكثر من عمل ممثل الشعب، وهو منفتح بشكل كبير على ملاحظات المجتمع المدني ومقترحاته، وحتى أداء المستشارين البرلمانيين تحسن كثيرا وأصبح هنالك فهم أفضل لطبيعة مهمتهم. ما يعاب على هذا المجلس في عمله هي المنازعات السياسية التي حصلت فيه، والصراعات الحزبية التي ألقت بظلالها على سير عمله وعطلت الكثير من القوانين، وضعت الأحزاب السياسية يدها على الهيكل التشريعي وصادرت تقريبا عمله الذي اصبح بمثابة رهينة خلافاتها وانقساماتها السياسية واصبح مثل أداة مقايضة فيما بينها، وقد انعكس ذلك مثلا من خلال آلية مساءلة السلطة التنفيذية ومراقبة أعمالها، كما انعكس من خلال التعطيل الممنهج والمتعمد الذي تعرضت له عدة مشاريع قوانين كانت عاجلة لسبب واحد هو التشفي في الطرف المقابل ... ؟ مشروع قانون وضعية العاملات الفلاحيات الذي اقترحته كتلة حزب النهضة في شهر جانفي 2019، والذي

نسرين جــلالــيــة المديرة التنفيذية لجمعية « البوصلة» مهندسة في مجال البيولوجيا، عملت مع المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان كمحللة برامج تعنى بالشباب واليافعين. ومستشارة سابقة لبرنامج العدالة الجندرية لمنظمة أوكسفام ومنسقة برامج حقوق النساء في النزاعات المسلحة في العراق

وضع في الدرج وتم تجاهله، ولم يقع عرضه على المجلس إلا لما حصلت كارثة حادث العاملات الفلاحيات في المغيلة ووفاة عدد منهن. ولا يمكننا أن ننكر أن المجلس انخرط في فترته الأخيرة في صياغة « مشاريع» قوانين موجهة وعلى القياس عوضا عن إعطاء الأولوية للمسائل العاجلة والضرورية لاستكمال البناء الديموقراطي، وقد ظن الفاعلون السياسيون أن الناس لن يفهموا، ولكن على العكس فقد تبين أن الناخبين قد التقطوا الإشارة بوضوح ودون لبس وعاقبوهم.

أذكر لك أخيرا أول يوم لي في « البوصلة»، كنت في المجلس النيابي في ديسمبر 2017 ، وقد طلب النائب منجي الرحوي من المواطنين الخروج للشوارع والتظاهر ضد الفصل الذي يقتضي الترفيع في قيمة النسبة المضافة في نص مشروع قانون المالية حينها، وكيف انه بعد ذلك صوت بالموافقة على الفصل، علما أنه كان رئيس لجنة المالية التي صاغت نص مشروع القانون، وقد نشرت بعدها كل تفاصيل تصويت النواب على القانون فصلا فصلا وعلى القانون برمته ، وقد اثار ذلك غضبه لان الناخبين علموا أنه صوت بالإيجاب لنفس الفصل الذي دعاهم للتظاهر احتجاجا عليه.

هل وجد كل العمل الذي قمتم به خلال السنوات السابقة صدى وأذنا صاغية ؟ هل كان لملاحظاتكم ولتقاريركم ولنقدكم أثر في تغيير الأداء وفي تقويم الأخطاء وفي تعديل المسار بشكل واقعي؟

معز عطية

حقيقة الإجابة الأقرب هي : لا... نفس الأخطاء تتكرر في هذه الانتخابات، والاسباب التي يمكن أن نفسر بها تعود بالاساس إلى الجانب اللوجيستي، الإعداد للانتخابات يقع بشكل متأخر، وحتى أكون موضوعيا أذكر أن الانتخابات الرئاسية كانت سابقة لأوانها وفاجأت الجميع وفرضت نوعا من التشويش في الرزنامة الانتخابية الاصلية، ولكننا سندرك في الموعد الانتخابي التشريعي إن كنا فعلا على اتم الاستعداد أم لا ، لم نتطور على ما قمنا به في 2014 كما ذكرت لك أعلاه، هل يعقل أن تسبق معاهد سبر الآراء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في البوح بالنتائج، في حين لا تصرح الهيئة إلا بعد حوالي ثمانية وأربعين ساعة من وقت إغلاق المكاتب ونهاية الاقتراع؟ مازالت طريقة الهيئة تعتمد المقارنة بين نتائج الفرز اليدوي ونتائج الفرز الآلي مما يستهلك الكثير من الوقت ويجعلنا ننتظر يومين طويلين قبل معرفة النتيجة . يجب أن أضيف أن الإطار التشريعي لم يتطور وهو في الكثير من الوضعيات مكبل للهيئة ويحد من هامش التصرف لديها، حان الوقت حسب اعتقادي لكي ننقح النص التشريعي ومنح مرونة أكثر لعمل هيئة الانتخابات .

نسرين جلالية :

لا أحد يعترف لنا علنا أن لتقاريرنا ولرقابتنا على عمل المجلس وقع كبير وأنها تؤخذ في الحسبان وفي محمل الجد، ولكنني استطيع أن اؤكد لك أن كل ما نقوم به له صدى واقعي وتأثير في أداء النواب. عندما ننظم لقاء تقديم التقرير السنوي السردي يحضر معنا عادة ثلاثة أو أربعة نواب ليس أكثر، ولكن غالبية النواب ينتظرون على احر من الجمر التقرير التالي والذي يتضمن الورقات التقييمية لأداء كل نائب على حدة، حينها ترين فعلا مدى اهتمامهم بما نقوم به ، تشعرين أن كل واحد منهم ينتظر الحصول على دفتر الأعداد ليرى نتيجته في الامتحان، ومنهم من ينشر ورقته التقييمية على حسابه الخاص بفايس بوك أو تويتر، ومنهم من يتصل بنا ليناقشنا في تفاصيل الحضور والغياب والتصويت ...

وقد كان لعدد من تشكياتنا وملاحظاتنا صدى جدي، إذ طالبناهم بتأمين البث الحي للجلسات وقاموا بتجهيز قاعتين بالكاميرا واصبحوا يقومون بالبث الحي، كما اصبح المجلس يقوم بشكل آلي بالبث الحي باللغة العربية على موقع التويترفي حين تقوم به « البوصلة» باللغة الفرنسية، كما استجاب المجلس لطلبنا بنشر الرسوم البيانية حول التصويت ـ حسب النسب، وحول الإدلاء بالأصوات على المشاريع التي تناقش في الجلسات ... ، ونتمنى حقيقة أن ينجح المجلس النيابي في القيام بكل الأعمال الاتصالية حول نشاطه بشكل كامل ومحترف، ونحن على استعداد لمدهم بكل الأدوات العلمية والحسابية التي نستعملها ويمكننا مساعدتهم على تشغيل كامل المنظومة التي نمتلكها (والتي نعتمدها مثلا في الاحتساب الأوتوماتيكي للحضور والغياب ...) ، لو تكفل المجلس بمثل هذه التفاصيل سوف يسمح لنا ذلك بالتفرغ للقيام بأعمال من نوعية أخرى تعتمد أكثر على التحليل وعلى التقييم النوعي أو الكيفي.

أذكر لك مثالا آخر يحمل الكثير من المعاني، لقد شرع المجلس منذ شهر أفريل الفارط في الاقتطاع من رواتب النواب الذين يتغيبون أو الذين لا يحضرون، وذلك بعد أن نشرت «البوصلة» تقريرها، وقد قام المجلس بمراسلتنا وأجابنا على كل ما ورد في التقرير وأمدنا بقائمة النواب الذين وقع الاقتطاع من رواتبهم، كما وقع تعليق القائمة أيضا.

ماهي أولويات جمعيتكم بعد انتهاء كل الانتخابات الرئاسية والتشريعية وانطلاق عمل المؤسسات الجديدة (الرئاسة والمجلس النيابي الجديد) ؟

معز عطية

كالعادة سنعمل كما في كل مرة على مشروع قانون المالية وسنقدم توصياتنا إلى مجلس النواب، وسنواصل العمل ايضا على تطوير الإطار التشريعي للاقتصاد التضامني والاجتماعي الذي عملنا عليه خلال المدة النيابية السابقة، وهذا ملف نعتبره عاجلا جدا ويجب على الحكومة ومجلس النواب القادمين الإنكباب عليه، وهومن بين الحلول الجدية لجزء ثقيل من مشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية خاصة في الجهات الداخلية. وقد عايشنا مباشرة كجمعية «كلنا تونس» حجم المشاكل والعراقيل التي يتسبب بها الإطار التشريعي وبالأحرى غياب الإطار التشريعي المناسب، والذي يعرقل أحيانا مبادرات فردية ترمي إلى تحسين الواقع ودفع عجلة التنمية ... المحكمة الدستورية هي أيضا أولوية الأولويات بالنسبة لعملنا القادم ، وقد رأينا جميعا نتيجة التقاعس في إحداثها منذ حصول الفراغ في المؤسسة الرئاسية، كما اشير إلى أهمية استكمال إرساء الهيئات الدستورية. وهنا أستحضر ما يعبر عنه قسط من المترشحين من رغبة في تغيير النظام السياسي وتنقيح الدستور، وموقفنا من هذا الحديث واضح، لا يمكننا تقييم نظام سياسي والحكم عليه طالما لم نستكمل كل جزئياته وتفاصيله وطالما لم نجرب أو نطبق منظومته كاملة، لا يمكن لأحد أن ينكر أنه مازالت في دستور 2014 فصول وأبواب غير مطبقة، الهيئات الدستورية غير موجودة، علينا أن نستكمل المشهد الدستوري والسياسي بكل مكوناته وأجزائه ونشغله بشكل تطبيقي ونرى نقاط قوته وحدوده وبعد ذلك نقرر ما الذي نغير وما الذي نتركه . حينها فقط يمكن البدء بالحديث عن المراجعات والتنقيحات الممكنة. أما قبل ذلك فالأمر يكون قريبا من التلاعب ومن الرغبة الخفية في العودة إلى ما قبل 2011 .

اضيف أخيرا أن المشاكل التي حصلت في السنوات الأخيرة و» تعطل» منظومة الحكم بشكل من الاشكال، لم يكن السبب فيه شكل نظام الحكم، هذا ادعاء باطل. إن التعطيل الحاصل ناتج عن المشاكل والصراعات التي وقعت داخل الأحزاب الحاكمة ، التي تفككت من الداخل ولم يكن لنظام الحكم ولا لشكل نظام الحكم ناقة في ذلك ولا جمل .

نسرين جلالية :

أول مشروع سنعمل عليه هوتنقيح النظام الداخلي في الشهر الأول من عمل المجلس، واعطيك مثالين عن نوعية التنقيحات التي سنقترحها: ترشيد عمل اللجان وفصل اجتماعاتها عن مواعيد اجتماع الجلسة العامة، والعمل على تفعيل الاستقلالية المالية للمجلس.

نريد كذلك العمل على نشر الاسئلة الكتابية والشفاهية أو إيجاد صيغة معقولة تمكن الرأي العام من الاطلاع على الاسئلة التي تقدم بها النواب في كنف الشفافية.

سوف تستعيد « البوصلة» كذلك تقليدا جيدا قمنا بتجربته في الانتخابات البلدية، وهو تنظيم النقاشات المفتوحة بين المواطنين والنواب في الجهات، مع تأمين البث الحي حول موضوع آني أو قضية تطرحها الأحداث اليومية على الاقل مرتين في الشهر وتتعلق بالطبع بعمل المجلس، وقد قمنا مرتين بتجربة وبث حي تجريبي في المهدية جمع اعضاء المراصد المحلية للجمعية في الجهة بعدد من نواب الجهة من البرلمان وعدد من أعضاء المجالس البلدية ، لنتحقق من قدرة المشاركين في النقاش على طرح كل التساؤلات التي تهمهم وتهم مشاغلهم اليومية في جهاتهم وحتى نعرف إلى أي مدى يستوعب النواب بنوعيهم البرلمانيين والبلديين طبيعة وظائفهم والفرق بينها والمساحة المشتركة التي قد تتقاطع فيها اختصاصات أو واجبات كل منهم.

الحقوق والحريات في ظل الانتخابات الرئاسية

سلوى غريسة
منسقة مرصد الحق في الاختلاف

أدلى يوم 15 أكتوبر 2019 أكثر من ثلاثة ملايين ناخب وناخبة بأصواتهم/ن في الانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها بنسبة 45% من جملة سبعة ملايين.

نظرا للحصيلة الضعيفة نسبيا للأغلبية الحاكمة طوال الخمس سنوات الماضية خاصة في تفعيل أحكام الدستور التونسي المتعلقة بالحقوق والحريات ارتأى مرصد الدفاع عن الحق في الاختلاف ضرورة معرفة آراء وبرامج المترشحين والمترشحات للانتخابات حتى يكون الناخبون والناخبات على بينة من هذه المواقف ولمعرفة مستقبل تفعيل الحقوق والحريات خلال السنوات الخمس المقبلة.

ولبلوغ هذا الهدف ومنذ شهر أوت 2019 شرع مرصد الدفاع عن الحق في الاختلاف في إعداد ورقة سياسات على أساس مجلة الحريات الفردية1 وهي وثيقة مرجعية تعكس رؤية المرصد وشركائه لما يجب ان تكون عليه مجلة الحريات الفردية في ظل دستور الجمهورية الثانية،

وأسئلة تتعلق ببعض المواضيع التي تتعلق أساسا بالحريات الفردية والمساواة تمّ طرحها على المترشحين والمترشحات لتحديد مواقفهم منها.

كما تمّ مقابلة العديد من الصحفين والصحفيات المكلفين/ات بمتابعة الحملة الانتخابية بهدف طرحها على جميع المترشحين من أجل مزيد التدقيق في مواقفهم المتعلقة بالحريات الفردية والمساواة وجعل مسألة الحريات الفردية والمساواة محورا أساسيا للنقاش خلال الحملة الانتخابية.

وعلى هذا الأساس، تقدمنا قبل موعد الانتخابات بثلاثة أيام إلى جميع الناخبين والناخبات بجدول تقييمي لآراء وبرامج مختلف المترشحين بخصوص المسائل المتعلقة بالحقوق والحريات التي تم طرحها عليهم.

ويهمنا الإشارة إلى أن الجدول التقييمي المقدم قد تم إعداده من خلال متابعة آراء وبرامج المترشحين والمترشحات خلال مختلف البرامج التلفزية والإذاعية التي طرحت المسائل المذكورة وكذلك من خلال عدد من اللقاءات التي تم تنظيمها مع عدد من المترشحين والمترشحات. كما تجدر الإشارة أيضا إلى أن عددا من المترشحين خاصة منهم المقتنعين كليا بتكريس الحريات الفردية والمساواة أو كذلك المعارضين كليا لها قد كانت مواقفهم واضحة ومستقرة في أغلب مراحل الحملة الانتخابية بينما لاحظنا أن عددا من المترشحين الآخرين قد كانت مواقفهم غير مستقرة وقد شهدت تغييرا وفق التقدم في الحملة الانتخابية.

وتجدر الإشارة إلى أنه 4 فقط2 من بين 26 مترشحا ومترشحة لم يُبدوا أي تحفظ على الغاء عقوبة الاعدام واحترام الدستور والمساواة في الارث ومشروع قانون الحريات الفردية المودع بمجلس النواب كما عبروا عن تأييدهم إلغاء الفصول التي تجرم المثلية الجنسية والتجاهر بفحش ووافقا على الغاء تجريم استهلاك مادة القنب الهندي المعروفة بالعامية (الزطلة)، مؤكدين تعهدهم، بمواءمة التشريعات مع الالتزامات الدولية لتونس. وفي المقابل أفصح كل من قيس سعيد وسيف الدين مخلوف عن معارضتهما للمطالب المتعلقة بالحريات الفردية ولم يذكروا بوضوح عن موقفهما من الغاء تجريم استهلاك مادة القنب الهندي.

1 قام 14 نائبا من مختلف الكتل في أكتوبر 2018 بتقديم مقترح قانون أساسي يتعلق بمجلة الحقوق والحريات الفردية.

2 اثنان منهما محسوبان على أحزاب اليسار وهما، حمة الهمامي المترشح عن ائتلاف الجبهة الشعبية والمنجي الرحوي المترشح عن حزب الجبهة الشعبية واثنان من العائلة الوسطية هما محسن مرزوق عن مشروع تونس ومحمد عبو عن التيار الديمقراطي.

OBSERVATOIRE
pour la Défense du Droit à la Différence en Tunisie

الائتلاف المدني من أجل الحريات الفردية

جدول توليفي لمواقف المترشحات والمترشحين للانتخابات الرئاسية من الحقوق والحريات

موافق/ة
موافق/ة مع تحفظات
غير موافق/ة
غير واضح

	الاسم واللقب والحزب (الترتيب حسب ورقة الاقتراع)	الغاء عقوبة الإعدام	احترام الدستور	المساواة في الارث	مشروع قانون الحريات الفردية	الغاء الفصول التي تجرم المثلية الجنسية و التجاهر بفحش	الغاء تجريم استهلاك مادة القنب الهندي	مواءمة التشريعات مع الالتزامات الدولية تونس
1	منجي الرحوي							
2	محمد عبو							
3	عبير موسي							
4	نبيل القروي							
5	لطفي المرايحي							
6	مهدي جمعة							
7	حمادي الجبالي							
8	حمة الهمامي							
9	محمد منصف المرزوقي							
10	عبد الكريم الزبيدي							
11	محسن مرزوق							
12	محمد الصغير الثوري							
13	محمد الهاشمي الحامدي							
14	عبد الفتاح مورو							
15	عمر منصور							
16	يوسف الشاهد							
17	قيس سعيد							
18	إلياس الفخفاخ							
19	سليم الرياحي							
20	سلمى اللومي							
21	سعيد العايذي							
22	صافي سعيد							
23	ناجي جلول							
24	حاتم بوليفيا							
25	عبيد بريكي							
26	سيف الدين مخلوف							

أما كل من عبير موسي (الحزب الحر الدستوري) ونبيل القروي (قلب تونس) ومحمد لطفي المرايحي (الاتحاد الشعبي الجمهوري) وسليم الرياحي (الوطن الجديد) والصافي سعيد وسيف الدين مخلوف وعمر منصور (مستقلون) وعبد الفتاح مورو (حركة النهضة) ويوسف الشاهد (تحيا تونس) فقد أعلنوا صراحة معارضتهم/ن لإلغاء عقوبة الإعدام.

وحصلت أسماء الأربعة المترشحين المذكورين من مجموع 26 مترشحا في إطار الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية اللون الأخضر في الجدول الذي أنجزه مرصد الدفاع عن الحق في الاختلاف حول مواقفهم بشأن الحقوق والحريات الفردية، في حين أبدى 22 مترشحا ومترشحة تحفظات في مواقفهم/ن من الحقوق والحريات ليكون نصيبهم/ن اللون الأصفر أو الأحمر في بعض المطالب المشمولة بالحريات الفردية.

مرصد الحق في الاختلاف وهو ائتلاف جمعياتي يضم 52 جمعية من مختلف مناطق الجمهورية (من ولايات تونس الكبرى وبنزرت وقابس ومدنين والقيروان والكاف وجندوبة) ويهدف المرصد للنهوض بوضع حقوق الإنسان الخاصة بالأقليات والفئات المعرضة للتمييز في تونس ويسعى للتنسيق بين الفئات التي تتعرض للتمييز والجهات الرسمية ومكونات المجتمع المدني بهدف التصدي لجميع مظاهر التمييز في القانون والواقع ومعالجتها بوضع إصلاحات هيكلية. كما يعمل المرصد على تعزيز قدرات الأطراف ذات الصلة وذلك لضمان مشاركة فعالة. ويضطلع المرصد بأدوار اليقظة والمراقبة والتوعية حول الممارسات التمييزية المسلطة على الأقليات والفئات المعرضة للتمييز والقيام بحملات مناصرة من أجل وضع إطار تشريعي لحمايتها

OBSERVATOIRE
pour la Défense du Droit à la Différence en Tunisie

على ضوء نتائج الدور الأول من الانتخابات الرئاسية:

دور المجتمع المدني ومسؤوليته في هذه المرحلة

غسان بسباس

أفاقت البلاد وجزء واسع من نخبتها السياسية والإعلامية والثقافية على وقع «مفاجأة» للكثيرين بسقوط مدوّ إلى حد ما للمرشحين الرسميين لسلطة «غرة مارس 2011» بتفريعاتها من نهضة ومن «المنتازعين على ميراث حركة نداء تونس»، وبصعود إلى الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية لمرشحين غير رسميين وغير تقليديين. وقد تفاوتت الأوصاف لهذه اللحظة بين «اللطخة» و«الزلزال» و«المهزلة» بما يعكس درجة ارتباك النخب الرسمية.

ولئن كان انفصال النخب الرسمية عن الواقع وانحسار زاوية نظرها في مصالحها الضيقة ومصالح مشغليها ومموليهم أمرا طبيعيا ومفهوما، فإن ارتباك وتفاجؤ جزء مهم من النخب المثقفة والمناضلة في مجالات الفعل الاجتماعي والحقوقي والميداني والتي لعبت دور الرقيب على انحرافات السلطة طيلة الخمس سنوات الماضية على الأقل يبدو غريبا. خاصة وأن هذه النخب يفترض أنها حافظت على مسافة من السلطة وخياراتها من جهة، ويفترض أنها كانت أقرب إلى نبض الشارع ومشاغله من دوائر الحكم.

فهل من مسؤولية للنسيج الجمعياتي المناضل عن هذه اللحظة؟ وماهي مفاتيح فهم هذه المرحلة الجديدة؟ وهل من دور مرتقب للمجتمع المدني في نحت ملامح هذه المرحلة؟

لا يختلف اثنان حول الدور المهم الذي لعبه جزء مهم من المجتمع المدني في تونس خلال سنوات طويلة ما قبل سقوط سلطة بن علي، وخاصة خلال مختلف المحطات المفصلية التي عاشتها البلاد منذ 2011 من الإسهام في وضع الأسس القانونية والمؤسساتية للمسار السياسي في البلاد، إلى التأثير في حسم النقاش حول الدستور وأولوياته ومضامينه، إضافة إلى الضغط النسبي من أجل استكمال بناء المؤسسات ومن أجل مواءمة المنظومة القانونية في مجال حقوق الإنسان في شموليتها وكونيتها مع نص الدستور وروحه، وفضح الانتهاكات والتصدي لها.

والمقصود بالمجتمع المدني هنا ليس كل النسيج الجمعياتي الذي يضم أكثر من 18 ألف جمعية، وإنما «شبكة» الجمعيات والمنظمات[1] التي اختارت القيام بدورها في الرقابة على السلطة ومؤسساتها وخياراتها والعمل على تأطير الطاقات في المجتمع محليا ومركزيا وإكساب هذه الطاقات خبرات معرفية وعملية وتنظيمية، وفي مقدمة هذه الطاقات الفئة الشبابية.

وهذا النسيج الجمعياتي متنوع في مجالات اهتمامه: فمن المنظمات المهنية[2]، إلى الجمعيات والمنظمات المتخصصة في مراقبة الحوكمة والخيارات الاقتصادية[3]، وإلى الجمعيات الثقافية والبيئية والجمعيات المهتمة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني وذلك علاوة على تواصل وجود المنظمات المترسخة في المجتمع المدني ذات التقاليد والسمعة المحلية والإقليمية والدولية في النضال من أجل حقوق الإنسان في كونيتها وشموليتها[4].

وبالنظر إلى تنوع مجالات نشاط وحجم الطاقات البشرية والمادية الموضوعة على ذمة هذا المجتمع المدني كان يفترض أن تلتقط مكوناته بشكل مبكر نبض الشارع ومزاجه وأولوياته، وأن تنجح في استشعار «المفاجأة الانتخابية» بشكل مسبق وواسع وواع بين مكوناته ومناضليه.

فما الذي حال دونه ودون الاستعداد للحظة أو التأثير فيها؟

انعقدت خلال الخمس سنوات الأخيرة مئات الأنشطة المركزية والجهوية والمحلية لمكونات هذا المجتمع المدني، شارك فيها بضعة آلاف أغلبهم من الشباب الناشط والمتحمس ومع ذلك لم تنجح معظم هذه المكونات في توسيع انتشارها وكسب طاقات جديدة خاصة على المستوى المحلي (المعتمديات: الأحياء والمدن الصغيرة والقرى).

وذلك على خلاف المجموعات والديناميكيات المختلفة التي اشتغلت على حملة المترشح الأستاذ «قيس سعيّد». فالعقل الجماعي المخطط لهذه الحملة نجح في ظرف ثلاث سنوات فحسب في:

- جمع المعطيات وتحليلها وتقييم الطاقات الموجودة محليا بحسب خصالها وحدودها.
- كسب ثقة وحماس هذه العناصر الناشطة للانخراط في فعل سياسي[5]، وتنظيمها وتكوينها بالحد الأدنى الضروري للإسهام في حملة انتخابية، وخلق الانسجام بين عناصر هذه المجموعات وحل الإشكالات التي قد تعوق الممارسة المشتركة الموحدة.
- التدريب على فنون الاتصال والدعاية الانتخابية وبخطاب متلائم مع هواجس وحاجيات الجمهور المتوجه إليه والمستهدف بالخطاب.
- التخطيط لفعل منسق بين مجموعات موجودة في مائتي معتمدية وتنفيذ الخطة دون إشكاليات ظاهرة بادية للعيان (إلى حد الآن).
- التخطيط لمختلف المراحل الانتخابية بما فيها الاعتماد المرجح على التوجيه المخصص[6] في الانتخابات التشريعية بحسب خصوصية المجموعة المؤثرة في العمل في كل دائرة انتخابية، وخصال المرشح وبرنامج قائمته وحظوظه في الفوز[7].
-النجاح في تمويل كل المجهود التحضيري لما قبل المرحلة الانتخابية وما يقتضيه من إمكانيات بشرية ولوجستية وتواصلية ومن تفرّغ لهذه المهام.

فأين المجتمع المدني الناشط والمناضل من هذا المستوى العالي من التنسيق والتخطيط والنجاعة والتنفيذ؟

هل ولدت هذه المجموعات وتكونت من رحم إحدى تنويعات المجتمع المدني الغير راضية عن أداء السلطة وخياراتها؟

لم تتمكن كل المكونات من النسيج الجمعياتي المذكور أعلاه طيلة السنوات الخمس الماضية من خلق تعبئة واسعة حول محاور عاجلة تمكن من حسم الصراع مع السلطة فيها باستثناء النجاح في «حملة تمرير قانون مناهضة العنف ضد المرأة» أو النجاح النسبي في التعبئة وفي إسقاط جزء من «قانون المصالحة»[8] وغيرها من النجاحات الصغيرة. وهذه النجاحات المحدودة رغم أهميتها على المدى المتوسط وأحيانا البعيد، غير مؤثرة بشكل مباشر على الواقع المعيشي الاقتصادي والاجتماعي لعموم التونسيين وغير مرتبطة بهواجسهم واحتياجاتهم الآنية والعاجلة.

وقد تميز هذا النسيج الجمعياتي المشتبك بشكل أو بآخر مع السلطة وخياراتها بـ:

تمركزه في العاصمة وبدرجة أقل في المدن الكبرى (صفاقس، سوسة). والتواجد الهامشي في بقية المدن ناهيك عن بقية المعتمديات.

ضعف قدرات التمويل الذاتي، والاتكال بشكل واسع على خطوط التمويل من المؤسسات والهيئات الإقليمية والدولية. وما انجر عن ذلك من ارتهان الأولويات بشكل أو بآخر إلى أولويات المانحين من جهة، وضعف الارتباط بالأولويات الموضوعية اقتصاديا واجتماعيا لبلادنا.

ضعف القدرة على استشعار الأولويات الموضوعية اقتصاديا واجتماعيا لبلادنا، ومواصلة الانخراط في تشوهات «مسار غرة مارس 2011» بإعطاء الأولوية المطلقة لمحطات المسار السياسي وخاصة منه الانتخابي والبرلماني والحكومي.

وليس من المفاجئ أن الأحزاب والتنظيمات والائتلافات الأكثر مواكبة وانخراطا في نضالات المجتمع المدني وفي الاحتجاجات الموضعية على السلطة هي التي تكبد مرشحوها هزيمة مذلة في الدور الأول للانتخابات الرئاسية[9].

انحسار الناشطين وخلق علاقات مصالح مشتركة ومنافع متبادلة (أحيانا متنافسة ومتصارعة)، وإيجاد شكل من أشكال «الطائفة المنغلقة على نفسها» ونوع من «الأرستقراطية الجمعياتية» ذات النفوذ المادي والأدبي والإعلامي والمتمتعة بمستوى من الشهرة والوجاهة ومن القدرة على توجيه الناشطين والرأي العام بحسب الأولويات التي تقتنع بها هذه «الأرستقراطية» بقطع النظر عن مدى ارتباطها بالأولويات الحقيقية والموضوعية للمجتمع وللبلاد.

ضعف الأثر المجتمعي Impact Social والواقعي والمحسوس لمعظم الأنشطة والمشاريع والبرامج.

والاكتفاء ببعض الأنشطة في دور الشباب والثقافة أو في الفضاءات الثقافية الخاصة، وفي الغالبية المطلقة من الأحوال تكون في النزل الفخمة والمنعزلة.

وغالبية المشاريع تنتهي بتقديم تقرير عن الأنشطة والتوصيات.

وهذه التوصيات لا يقع في أغلب الأحيان تصنيفها حسب الأولوية أو الأهمية، ولا البناء عليها ولا متابعة تنفيذها وتجسيدها في مشاريع مخصوصة.

وقلّما يقع نشرها أو تعميم النقاش حولها مجتمعيا وخاصة جهويا ومحليا، بل يتمّ إرسالها إلى الهيئات الممولة لتبرير الأموال المرصودة.

غياب خطة منظمة ومنسقة لمختلف الجمعيات والمنظمات المناضلة من أجل إحداث تغيير مجتمعي حقيقي ومن أجل إنقاذ البلاد من مسارات الإفلاس والانفجار والفوضى والاستبداد.

والاكتفاء بردود الفعل على أحداث ما ومحطات بعينها واستنفار الجهود الموضعية والوقتية للتنسيق في الموقف والممارسة.

ومن ذلك ضعف نجاعة الائتلافات المدنية والجمعياتية القائمة سواء كانت ذات مواضيع مخصوصة (عقوبة الإعدام، الحريات الفردية، الحق في الاختلاف..) أو ذات مواضيع عامة تشمل جميع الحقوق والحريات وحتى المسائل الوطنية والسياسية محليا وإقليميا. واستنزاف مجهوداتها في تباينإتها الداخلية والأنشطة المحدودة والاكتفاء في غالب الأحيان ببعض البيانات المشتركة.

كل هذه الملاحظات النقدية والخواطر لا تستنقص في شيء من أهمية وجود مجتمع مدني مناضل وفاعل في البلاد، ومن الاعتزاز بدوره وسمعته إقليميا ودوليا.

ولكن أليس من المعيب أن يتفاجأ هذا المجتمع بكوادره وطاقاته وأنشطته وإشعاعه وكل الأموال المستثمرة فيه منذ رحيل بن علي بنتائج ليلة 15 سبتمبر 2019؟ أليس من المثير للاستغراب أن تنشأ ديناميكية تطرح محاور وطنية مناضلة[10] وتتشكل مركزيا وجهويا ومحليا وتعمل بهذه القدرة العالية النجاعة، ومناضلو هذا المجتمع المدني يكونون غرباء عنها إلى حد كبير، وتمر في جزء منها من بين أيديهم دون أن يستشعروها؟

فمتى يفتح مجتمعنا المدني المناضل بصيرته على الواقع وأولوياته؟ ومتى يستفيق على نقائصه القاتلة؟ متى ينزل من علياء مقراته الفخمة وهواجس تمويلاته ويعود من غربته إلى البلاد وواقعها؟

وكيف يتسنى لنا جميعا نخبا مثقفة ومسيسة ومدنية وإعلامية مناضلة فهم اللحظة في سياق مخاض مرحلة جديدة؟وهل يمكن أن يكون لنا دور ومسؤولية في المرحلة القادمة أم أن الأحداث والتاريخ تجاوز أغلبنا؟

(Endnotes)

1 ومن المنهجي أن نستثني من هذا النسيج الجمعياتي الماضل والمسؤول «الاتحاد العام التونسي للشغل» نظرا لتميزه وخصوصياته في النموذج التونسي مقارنة ببقية الجمعيات من حيث القوة التنظيمية والخبرات، والموارد البشرية والمالية ومن حيث امتداده وانتشاره في أغلب المدن التونسية. ومن حيث ثقل تأثيره بما يستدعي إفراده ببحث خاص حول دوره ومسؤوليته.

2 مثال الهيئة الوطنية للمحامين، هيئة الخبراء المحاسبين، اتحاد القضاة الإداريين، الهيئة الوطنية للعدول المنفذين وغيرهم كثير.

3 منظمة «أنا يقظ»، «المرصد التونسي للاقتصاد»، «المرصد التونسي للسيادة الغذائية والبيئية»، «الشبكة البديلة للشباب» RAJ...

4 مثل الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات والمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، الجمعية التونسية للمحامين الشبان، المنظمة التونسية لمناهضة التعذيب وبدرجة أقل «منظمة العفو الدولية» (نظرا لوضعيتها الداخلية المرتبكة) وغيرهم كثير.

5 في الوقت الذي أضحى الفعل السياسي المتاح والظاهر على الساحة منبوذا من غالبية الشباب

6 Procéder par une méthode de Spécification

7 هذا لا يعني أن المترشح قيس سعيّد غير صادق في ما يصرّح به حول علاقته بالانتخابات التشريعية أو بالأحزاب ولكن ذلك مبلغ علمه بالتمشي على الأرجح.

إذ أن من ميزاته الأساسية أنه شخص وطني صادق، منحاز لشعارات الهبة الشعبية الشاملة 17ديسمبر28- فيفري 2011، ومنحاز للمضطهدين الذين أنعلوها وغبنوا في نتائجها، وهو صادق في زهده في الحكم وفي مختلف قناعاته المعبر عنها.

ولكن من نقائصه محدودية التجربة السياسية والتنظيمية، الإغراق في اعتبار الحل يمر عبر الشكلانية القانونية الإجرائية بالأساس (وهو في ذلك يسترجع إحدى فقرات درسه في القانون الدستوري حول «ماهية الثورة» بما هي قطيعة مع الشرعية الدستورية القائمة بالأساس) في حين أن الحل في السياق التونسي أعقد وأعمق من ذلك بكثير.

8 عبر التنسيق والتفاعل وحتى الصراع أحيانا بين الخبرات الموجودة في هذا المجتمع المدني وبين حملة «مانيش مسامح»؟

9 ائتلاف الجبهة، حزب الجبهة الشعبية، التيار الديمقراطي، حركة تونس إلى الأمام وغيرهم

10 على مستوى الخطاب العام فحسب إلى حد كتابة هذه الأسطر

نور الدين الطبوبي لـ «الجريدة المدنية» :

«الأفضل أن يكون لمن سيحكم تفويض شعبي حقيقي»

التقيت «الجريدة المدنية»- ملحق جريدة الشعب- الأخ نور الدين الطبوبي، أمين عام الاتحاد، لسؤاله عن أهمّ مواقف الاتحاد العام التونسي للشغل في هذا السياق الانتخابي والانتظارات لما بعد نتائج التشريعية والدور الثاني للرئاسية.

وقد أكّد على موقف الهيئة الادارية الوطنيّة بأن يكون للمنظمة الشغيلة نفس المسافة من كلّ المترشحين بما في ذلك النقابيين الذين ترشحوا في قائمات حزبية أو مستقلة، معتبرا أنّهم يمارسون حقا مواطنيا.

وقد أكّد أن الاتحاد سيتعامل مع أي حكومة يُفرزها الانتخاب مع التأكيد على خيارات الاتحاد العام التونسي للشغل في الدفاع عن منظوريه وحماية المسار الديمقراطي.

التقاه سمير بوعزيز ومحمد كريم السعدي

كيف لكم أن تقيّموا الوضع السياسي العام في البلاد بعد إعلان نتائج الدور الأول للانتخابات الرئاسية، وفي سياق انتخابي سيشهد خلال أسابيع قليلة مناسبتين للاقتراع في التشريعية والدور الثاني للرئاسية؟

بداية أريد تهنئة الشعب التونسي بنجاح الانتخابات الرئاسية في دورتها الأولى، وأهنئ الفائزيْن اللذيْن مرا إلى الدور الثاني. أما عن التقييم، فلكل مرحلة ايجابيات وسلبيات، ونحاول دائما تدارك السلبيات حتى تكون الديمقراطية أكثر صلابة في المستقبل وهي لازالت إلى حدّ ما هشة، من ذلك أن قرابة نصف الناخبين المسجّلين لم يؤدّوا واجبهم الانتخابي، وأعتبر هذه من الهنات مهما كانت التعلّات والأسباب لأن من يريد إصلاح البلاد والتقدّم بها فله هذه المحطة للتقويم وهذا يتطلب ثقافة مجتمعية وثقافة مواطنية، والانتخابات مناسبة ليُدلِيَ كلّ برأيه وبصوته.

وبطبيعة الحال نحن ننحني لإرادة الشعب، ولكن لا بد أن نحذر من وجود برامج في الانتخابات التشريعية فيها وعود كبيرة غير قابلة للتحقيق، على الأقل في المدى القصير.ولا بدّ أن نتّعظ اليوم من التجارب التي ضربت في العمق صورة السياسيين وصورة الأحزاب السياسية التي لا يمكن بناء الديمقراطية إلاّ بوجودها كلّما كانت تتنافس على برامج وخيارات، ويكون الفيصل للشعب التونسي.

ونلاحظ اليوم ضربا لمكانة الدولة ولمصداقيتها وإضعاف للثقة بها وهذه مسائل مهمة، لهذا لا بد أن نكون واقعيين وأن نتعامل مع الشعب باحترام كبير وألا نستهين بذكائه. لذلك ولا بد أن توضع برامج مع دراية بتعقيدات الدولة، حتى نسترجع الثقة في مؤسسات الدولة وهيبتها في احترامها للإنسان كإنسان وكمواطن ولحقوقه واحترامها لتعهّداتها والتزاماتها، ولا تكون هيبة الدولة بالقمع وضرب الحريات، ولكن هيبة الدولة وقوّتها في عقلانيتها رسم الخيارات الوطنية، وأن تكون صريحة مع الشعب. ولهذا نحن في حاجة إلى قامات سياسية تكون لها روح وطنية عالية وتتحمل الضغط وتكون صادقة مع الشعب، لأنّ الشعب التونسي، إذا صارحته بالحقيقة، وحتّى إن كنتَ تتقدّم ببطء ويعرف أنه سيأتي يوم يصل فيه إلى هدفه المنشود، سيدعمك. ومن الأهداف الأولى القضاء على الفقر المدقع وقضايا التشغيل انظر كيف يركب الشباب قوارب الموت وتستقطبه بؤر التوتر ويبتلعه التهريب والاقتصاد الموازي، تلك الآفة الكبيرة التي يمكن تشبيهها بالإرهاب ولكنّه إرهاب اقتصادي. لهذا يجب أن يسترجع الشباب الثقة في إمكانيات بلاده وفي النخب السياسية وفي الأحزاب السياسية.

هل أنّ مشاكل الراهن مُرتبطة بهشاشة الوضع السياسي بشكل عام وهو ما أثر على المجالات الاقتصادية والاجتماعية؟

بطبيعة الحال نحن نعيش اليوم وضعا سياسيا هشّا. وللتذكير فنحن وقّعنا وثيقة قرطاج الأولى وانخرطنا في صياغتها بوصفها برنامجا طموحا، وقد وضعوا لها شعارا «منمّقا» وهو الوحدة الوطنية، ولكن على أي أساس بنيت هذه الوحدة الوطنية ؟ نرى أنّها يجب أن تكون على قاعدة قيم ومبادئ وتحديد أولويات وتقودها أناس صادقين. وبعد أن اكتشفنا من خلال لقاءاتنا في وثيقة قرطاج الأولى أنّها مجرّد لقاءات لصّور الإعلامية بغاية استعمال الاتحاد بتاريخه وإرثه الوطني والاجتماعي ومصداقيته وكل مبادئه. وثمّة من أراد وضع الاتحاد في هذا المربع فقرّرنا وقتها وضع حدّ لعلاقتنا بهذه الوثيقة، رغم إيماننا بمضمونها، وصار في كلّ مرّة نتحدّث عن الفشل أو عن مؤشّرات تراجع تضرب في العمق مؤسّسات الدولة يردّون علينا بالادّعاء أن لدينا حكومة وحدة وطنية وفيها الاتحاد العام التونسي للشغل. فقلنا إنّنا نرفض أن نكون مجرّد صورة لأنه تربطنا بشعبنا الثقة والمصداقية، وأنّنا لا نخشى لومة لائم بقول الحقيقة. ولهذا لما جاءت وثيقة قرطاج 2 كنّا واضحين وصريحين وقلنا لا بد أن يكون ثمّة تغيير جذري وعميق تتطلبه المرحلة فلا أحد دائم في منصبه ولا أحد قادر على إقناع الشعب التونسي الذي تردّت أوضاعه الاجتماعية وتراجعت خدماته الاجتماعية على جميع المستويات.

وكان موقفنا واضحا، حيث أكّدنا أنّ الأحزاب السياسية التي انتخبها الشعب من حقّها أن تحكم، ولكن يجب التغيير لمجابهة وضع مازال هش والتعاطي مع الفترة الانتقالية الصعبة بواسطة حكومة جادّة وتتبنى قولا وفعلا النقاط جميعها المضمّنة في الوثيقة فجوبهنا بتعلّة الاستقرار الحكومي التي أوصلتنا إلى ما نحن عليه اليوم من تأزّم على جميع الأصعدة.

يمكننا القول إنّ مسار الانتقال الديمقراطي في تونس يشهد تعثّرات كبيرة بعد ثمان سنوات من الثورة؟

يشهد تعثّرات كبيرة وهذه حقيقة، والدليل على ذلك أننا نلاحظ اليوم ردّة الفعل القويّة ضدّ الأحزاب من خلال الانتخابات، فالناس فقدت الثقة في الأحزاب. وغدا سنتساءل مع من ستتعامل؟ سنجد مستقلين، وهم مرحّب بهم إذا انتخبهم الشّعب، ولكن الاستقلالية ليست في المطلق فعندما يكون العمل على تكوين حكومة ووضع خيارات فمع أيّ البرامج ستتعامل؟ أم إدارة تفاوض تتفاوض، فمع من ستتفاوض؟ ألم صعب.

بهذا ما هو تصوّر الاتحاد للبرلمان القادم باعتبار سبر الآراء الحالية التي تشير إلى تراجع الأحزاب مقابل تقدّم التلافات مستقلة؟

نتمنّى أن لا تكون بعض الائتلافات في المشهد فأنا أعتبرها ائتلافات»عش المجانين»لأنّها تبني حملتها الانتخابية على ضرب المكتسبات الوطنية

ويقودها ثورجيون جدد حديثو عهد على السياسة ولا يفقهون شيئا من مفهوم الدولة ومنطقها وواقعها. ومع هذا أنا على وعي أن الشعب واع وأنه ينقد الأحزاب و لا يضعها جميعا في نفس الكيس، ونتمنّى أن تتعلم الأحزاب من النقد البنّاء وتكون أكثر صدقا وتتعلّم من الأخطاء السابقة وتعمل على تحديد الأولويات بعيدا عن المحاصصة والمناكفات والسباب والشتائم. وأدعو هنا جزءا من الطيف السياسي إلى يتجنب استعمال شبكات التواصل الاجتماعي لهتك الأعراض و والمسّ من الكرامة الشخصية وترويج الإشاعات وتضليل المجتمع التونسي.

أشرت إلى أن أصواتا تعمل على التشكيك في الأحزاب بل وحتّى الدعوة إلى حلّها. كيف يكون دور الأحزاب في المرحلة الراهنة وكيف ينظر الاتحاد إلى طرق تطوير الحياة السياسية؟ خاصّة في سياق تقدّم فيها عمليات سبر الآراء بعض الائتلافات المستقلة على الأحزاب والأكيد أن الاتحاد سيتعاطى معها مستقبلا وهي في السلطة أو من خارجها.

هنالك طفرة ديمقراطية، وأعتقد أنه لا بد من النظر في العدد الهائل من الأحزاب فعندنا اليوم أكثر من مائتي حزب، عددهم من قيادات هذه الأحزاب ليس لهم إلاّ «كارت الزيارة» حتى تتمّ دعوتهم في بعض المناسبات، والدليل أنهم لم يقدّموا شيئا بمناسبة الانتخابات ولم يتقدّموا بقائمات. وقد حان الوقت لنعطي للعمل السياسي قيمة لأن الأحزاب السياسية هي التي ستأطّر المجتمع وتنمّي وعيه وهي التي ستكون مسؤولة. ولكن اليوم عموما ليس ثمة ثقافة حزبية. كما نحتاج سياسيين تكون لهم القدرة في وقت الشدائد. يجب أن يكون السياسي مثابرا صبورا صادقا يوجّه المجتمع بشكل سليم. أما من يخوض مع الخائضين فيما يفهم ولا يفهم،فليس له روح المسؤولية وعقلية المسؤول، لذلك أقول أنه لا يجب شيطنة الأحزاب وأنه لا يمكن أن نبني ديمقراطية دون أحزاب. وعلى الأقل مع الأحزاب تعرف عنوانها وتعرف توجّهاتها ويمكن محاسبتها في الانتخابات، ولذا لا يجب أن نجلدها ونطالب بحلّها، ولا يمكن أن نعوّضها بالجمعيات التي لها دورها، وكما أنّ للمنظمات الوطنية دورها فللأحزاب دورها أيضا، وكلّ يجب أن يلعب دوره بثقة وبروح مسؤولية عالية.

إذن، هشاشة في المستوى السياسي وعدم وضوح بالنسبة للبرلمان القادم، كيف سيستعد الاتحاد للسنة النقابية الجديدة وهو غير عارف ببالطرف الحكومي الذي سيتعامل معه خاصة مع ما يشهده الوضع الاقتصادي والاجتماعي من تردّي؟

في الاتحاد تربّينا في مدرسة تعلّمنا كيف ندير الأزمات، وكيف نوازن بين الدور الاجتماعي والدور الوطني، وكيف نتعامل مع الطرف المقابل وكيف ندير الحوار ولكن اليوم البلاد في مطب كبير وفي صعوبات جمّة، وبخصوص الانتخابات فقد انعقدت الهيئة الادارية الوطنية وكان موقفها واضحا « أن نكون على نفس المسافة من كل المترشحين » ولكن نتقاطع مع كلّ من يتقاطع معنا في المبادئ والأهداف والخيارات الاجتماعية والوطنية والسيادية. وأكثر من هذا أصدرنا منشورا أكّدنا فيه أنّه لا يمكن للقائمات المستقلة التي ترشّح ضمنها نقابيون استغلال الإمكانيات المادية أو اللوجستية للاتحاد العام التونسي للشغل،فهل هناك وضوح أكثر من هذا؟ والاتحاد منظمة جماهرية ودیمقراطية وفيها حرية التعبير ولكن حرية التعبير تمارس داخل أطره ومؤسّساته مع قبول الرأي الأغلبي والالتزام بالقرار الجماعي. وهنالك من بنى على بعض الانفلات القائل بأنّ الاتحاد دعم المترشّح السيد عبد الكريم الزبيدي وهذا كلام مردود على أصحابه والهيئة الادارية الوطنية فيها قرابة٨٥ عضوا ملتزمون بقرارهم الذي اتخذوا وهم يقع توجيه أي منهم إلى دعم أي مترشح.

هي إذن اختيارات أفراد ولم يكن الأمر بصفاتهم النقابية؟

بالفعل، فهنالك من كان في حملة السيد منجي الرحوي ومنهم مع السيد حمة الهمامي وآخرون مع الصافي سعيد ونقابيون مع النهضة وغيرهم مع يوسف الشاهد وغيره. والنقابيون يجتمعون في الملفات الاجتماعية وحول الخيارات الوطنية أما الانتخابات فهذه مسألة شخصية وحق دستوري ومواطني لممارسة القناعات والخيارات ومن هذا التنوّع نبني ونحسن إدارة الاختلاف، وقد نكون وجّهنا النقابيين، أي نعم لكن للتصويت ضدّ الذين اعتمدوا التهجّم على الاتحاد موضوعا لحملتهم وعرفوا بعدائهم للعمل النقابي. هذا هو المسلك الذي سلكناه في الاتحاد إذ لسنا حزبا سياسيا، وعندما يقال إنّنا أكبر قوة فذلك يعني أننا أكبر قوّة خير وقوّة اقتراح وتفاعل والدليل على ذلك أنّنا ساهمنا في هذه الانتخابات مساهمة لوجستية وبشرية هامّة فقدّمنا لهيئة الانتخابات أكثر من5420 سيتعزّزون في الانتخابات التشريعية وفي الدور الثاني من الرئاسية بما يوصل العدد إلى ٨٠٠٠ ملاحظ تقريبا لم يتسنّ لهيئة الانتخابات تسجيلهم في الإبّان بسبب الضغط وضيق الوقت، وهذا اسهام من الاتحاد رغم ما في الأمر من كلفة مادية ولكن هذا ليس بغالي على تونس من أجل تعزيز الديمقراطية والشفافية وتجنّب التشكيك في هذه المحطة التاريخية والهامّة، وإذا كان لنا من مكسب في تونس نُحترم لأجله في العالم فهو الديمقراطية وحرية الاختيار وإرادة الناخب.

وضع فيه تخوّفات وغموض، ماذا يمكن أن تكون التوصيات للهياكل المركزية والجهوية والقطاعية للاستعداد خاصّة أنّنا في هذه الفترة لاحظنا استهدافا وأحيانا استعداء للاتحاد، وهذا قد يفترض استراتيجيات جديدة وسياسات جديدة. واليوم توجه اتهامات للاتحاد بحماية الفساد، وهنالك من يصدر تقارير فيها أسماء لبعض النقابيين.

تركيزنا الرئيسي هو أن نكون صادقين مع شعبنا وواضحين مع منظورينا ومع هياكلنا النقابية. وما ذكرته ليس بغريب، فمن استهدف الاتحاد في ٤ ديسمبر2012 وأراد افتكاك الاتحاد واستعصى الأمر عليهم بفضل إرادة مناضلات الاتحاد ومناضليه، وبفضل من يؤمنون بدور الاتحاد العام التونسي للشغل هؤلاء نفسهم اليوم الذين يشيطنون الاتحاد ويبنون حملتهم الانتخابية على تشويهه سيندثرون ولا مستقبل سياسي لهم لأن هذه المنظمة مبنية على قيم وعلى ممارسة ديمقراطية وعلى استقلالية القرار. كما أن بعض الشعبويين لا يحرّكون لنا اهتماما وتعوّدنا عليهم فكلامهم لغو وخارج السياقات فهم لا يعرفون غير بيع الأوهام. فمن يتحدث عن مساهمة الاتحاد في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، نعلمه أن لدينا وبالوثائق في حدود ٣ مليارت في السنة ما بين ضمان اجتماعي والخصم بعنوان الأداء على ادخل من أجور الموظّفين. عن أي فساد يتحدّثون ونحن نؤمن بدولة القانون والمؤسّسات، ولهذه المنظمة قانون أساسي ونظام داخلي ولها مراقب حسابات داخلي ومدقق حسابات خارجي ولديها هيئات رقابة. وهي أوّل منظمة تنشر حاسباتها مدققة في المؤتمر العام وفي المؤتمرات القطاعية والجهوية وتتمّ مناقشتها والتصويت عليها بالمصادقة أو بالرفض وفي إطار النفاذ إلى المعلومة سيتم مستقبلا نشرها على موقعنا الالكتروني، فليس لدينا ما نخفيه.. ثمّ إنّ القانون الأساسي الأخير قد أعطى صلاحيات كاملة لهيئات الرقابة المالية ومكّنها من استقلالية التعهّد والقرار، فنحن نؤمن بالشفافية والحوكمة الرشيدة. لقد كان من الأجدر، على هؤلاء تقديم مضامين للشعب التونسي وبرامج وحلول للمشاكل لأنّ تونس في حاجة إلى تضامن وطني حقيقي للإقلاع الاقتصادي فالمعركة الرئيسية اقتصادية واجتماعية، ومن ذكرتهم يتغطّون بمهاجة الاتحاد للتستّر على تمويلاتهم المشبوهة و لنا من الحكمة وروح المسؤولية وواجب التحفظ لعدم الدخول في مهاترات معهم، ونقول في الأخير ومن يملك ملفا يدين أي نقابي فليذهب إلى القضاء، ولن يحمي الاتحاد أي شخص يدينه القضاء.

لقد أفرغ البعض الحملة الانتخابية من أي محتوى واكتفي بترداد شعارات من نوع «الشعب مسلم ولا يستسلم» ونحن نقول إنّ الشعب التونسي مسلم بطبيعته والزيتونة منارته التي علّمته أنّ دينه يدعو إلى الاعتدال وإلى العلم ونبذ العنف والكراهية.

أما بالنسبة إلى تزامن السنة السياسية والسنة النقابية، فنحن لدينا اتفاقيات انجزناها ومازال البعض منها، في بعض القطاعات، وأولويتنا اليوم الاستقرار حتى تمرّ الانتخابات التشريعية والرئاسية في الدور الثاني في مناخات جيدة وبعيدة عن التوتّرات الاجتماعية وبطبيعة الحال أي حكومة سيفرزها الاقتراع ومجلس نواب الشعب سنتعامل معها من خلال القراءة النقدية الايجابية وسنعرف عبر هياكلنا النقابية كيف سنتفاعل على قدر تفاعل الحكومة في خدمة أولويات الوطنية والاستحقاقات الاجتماعية التي هي أولى الأولويات العاجلة.

"الذين يشيطنون الاتحاد ويبنون حملتهم الانتخابية على ذلك سيندثرون ولا مستقبل سياسي لهم

من قيادات الاتحاد من يرى أنه بعد حصيلة السنوات الأخيرة كان على الاتحاد التقدم مباشرة في الانتخابات التشريعية وحتى الرئاسية فتكون هنالك كتلة برلمانية تحمي الفئات الضعيفة وعلى مستوى رئاسة الجمهورية لحماية المسار الديمقراطي ولتطبيق الدستور، فما رايكم؟

. لا يجب أن نعمّم فقد كان هذا رأي جزء من قيادات الاتحاد. وفي التجمعات أثناء الاضراب العام قلت أنه تعنينا الانتخابات الرئاسية والتشريعية والبلدية وكلّ فهم كما يريد أن يفهم، ولكن لم أصرّح وأقول أننا سنترشح للانتخابات، وما قصدته أن الانتخابات تعنينا كمواطنين قبل كلّ شيء، وتعنينا الخيارات كمنظّمة واليوم في الاتحاد العام التونسي للشغل هناك تنوّع، وحتى عندما يتحدّثون عن التعدّدية فكثيرا ما نحاججهم بأنّ في الاتحاد تعددية داخلية وذلك يمثّل صمّام أمان بما فيه من فسيفساء،ونجاع النقابيين في صياغة وتطوير المضامين والخيارات فالاتحاد عائلة متنوّعة. ونحن نبني هذا الخيار الديمقراطي حجرة حجرة ونراكم جيلا بعد جيل، ونرى أنّ الأحزاب تتنافس على الحكم وعلينا أن نبقى قوة خير وتعديل واقتراح وتوازن وتبقى المنظمة ملاذا لكلّ مظلوم وكلّ من تعرّض إلى التعسّف مهما كانت انتماءاته. وكثيرون يقولون الاتحاد مواقفه يسارية، نعم فنحن على يسار الحكومات وكلّ أرباب العمل ولكن ليس من منطلقات الايديولوجيا . وفي بداية الثورة، وقد كنت كاتبا عاما للاتحاد الجهوي بتونس، ولما جاء الإسلاميون ونفّذوا إضراب جوع فتحنا لهم قاعة في الاتحاد ووفّرنا لهم لجنة طبية وقيادة الاتحاد هي التي فاوضت مع السيد محمد الغنوشي، لمّا كان رئيس حكومة، وهي من ساهمت في فرض العفو التشريعي العام. وبالتالي الاتحاد ليس فيه فرز على الهوية السياسية اللهم من كان مناقضا لمبادئ المنظمة وقوّة الاتحاد في تنوّعه ومرجعه مقرّرات مؤسّساتية والهيئة الإدارية قالت كلمتها بأن يبقى الاتحاد بمنأى عن كل التجاذبات والمناكفات السياسية. والنقابيون تتلمذوا في مدرسة الاتحاد العريقة، وستكون خياراتهم مع من يتقاطعون معهم ويجدونهم غدا صوتا مدافعا عن استحقاقاتهم كعمال وكأبناء شعب من الطبقة المتوسطة ومن الفئات المُفقرة والمهمشة.

في الحركة المدنية التونسية هنالك نسيج جمعياتي كبير، إضافة إلى هيئات ومنظمات عريقة على غرار رابطة حقوق الانسان وهيئة المحامين وغيرها، كيف يمكن التفكير معها في حراك مدني وفي جبهة اجتماعية ومدنية تعمل على الرفع من مستوى الوعي والتصدّي لكلّ محاولات المسّ من الحقوق والمكتسبات التي حقّقها التونسيات والتونسيون خلال السنوات الأخيرة؟

أؤكد أنه لا سبيل إلى المساس بالحقوق الفردية أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وبالسيادة الوطنية واستقلالية القرار الوطني وبكل المكاسب الوطنية ولن نرتدّ إلى الوراء، وهذا ما أُطمئن به كلّ التونسيات والتونسيين من العمال ومن كلّ فئات الشعب. ونحن لدينا تشبيك علاقات مع مكوّنات المجتمع المدني التي تتقاطع معنا ونتقاسم معها نفس المبادئ والأهداف، وكذلك بيننا وشريكنا الاجتماعي، اتحاد الصناعة والتجارة، تفاعل وتشاور كبيران، وكذلك الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان و الاتحاد الوطني للمرأة التونسية فهما يدافعان عن قيم الدولة المدنية الديمقراطية الاجتماعية وعلى النظام الجمهوري وحقوق المرأة وعن المساواة، وبالنسبة لهيئة المحامين فقد تعاملنا في محطّات كثيرة منها الحوار الوطني وسنعمل على استعادة التعاون والتشارك من جديد وبيننا ملفّات وطنية كبيرة أهمّها استقلالية القضاء وكشف حقيقة الاغتيالات وغيرها، ثمة أيضا تفاعل كبير بيننا وبين المعهد العربي لحقوق افنسان و بيننا وبين الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري علاوة على شبكة من الجمعيات المدنية التي يتم التنسيق معها في العديد من المحطّات وحل العديد من الملفّات...

هل هنالك امكانية لمأسسة هذا العمل المشترك؟ونحن نعلم أن الاتحاد يتفاعل مع كلّ هذه القوى المدنية في كثير من المحطّات ولكن ربّما ثمّة حاجة إلى آلية تنسيق دائم.

نحن أفردنا في قانونا الأساسي الجديد قسما خاصا بالمجتمع المدني وهذا دلالة أننا نعطى أهمية للمجتمع المدني، ولكن أؤكد دائما أنّنا نقصد بالمجتمع المدني من يتقاسم معنا المبادئ والأهداف.

وهل تعتقد أنه من الممكن أن توجد مبادرات بين الاتحاد ومكوّنات المجتمع المدني في هذه الفترة؟ حيث نلاحظ غياب الثقة لدى التونسيات والتونسيين.

لا أعتقد أنه يجب الخلط، واليوم ذهبنا إلى الانتخابات والارادة هي إرادة شعبية ولا يجب أن نبحث فيما يمكن أن يعوّض خيار الشعب الذي ليس لنا إلاّ أن ننحني له وننتظر ما سيفرزه الصندوق. وبالنسبة للقيادات السياسية القادمة إذا كانت لديها رؤية وإرادة تحدّي حقيقي للنهوض بالوضع وقادرة على بعث الطمأنة بين التونسيين وتخدمهم من خلال خيارات وطنية واضحة سنكون إلى جانبها وندعّمها برؤية إيجابية ونقدية، وإذا جاء من تنكّر لوعوده الانتخابية وجعلها مجرّد كلام لمحطة انتخابية سنعمل مع المجتمع المدني وسيكون الاتحاد في قلب الرحى من أجل الدفاع عن هاته الاستحقاقات وعلى مصداقية العملية الانتخابية.

في الفترة الأخيرة كانت هنالك انتظارات لمرجعٍ أساسي وهو البرنامج الاقتصادي والاجتماعي للاتحاد العام التونسي للشغل، وكان من المنتظر أن يصدر أول سبتمبر، وكان من الممكن أن يمثّل بإصداره بوصلة للنقابيين ولكلّ المدافعين عن القيم التي تجمعهم داخل الاتحاد. لماذا تأخّر نشر هذا البرنامج؟

كما ذكرت كانت لدينا مساهمة لوجستية على مستوى الملاحظين ومساهمة على مستوى المضمون بطرح مسائل واقعية وقابلة للتطبيق وذلك للموازنة بين ما هو عاجل وما هو آجل. ما هو عاجل الاستحقاقات الاجتماعية وما هو آجل الحديث عن برامج وخيارات يلمس نتائجها المواطن في حياته اليومية وخاصة في الجهات المحرومة التي أفردها الدستور بتمييز ايجابي.

لقد فكّرنا مليا وقلنا أنه ثمة اليوم حملة انتخابية وفيها الكثير من التنوّع لذلك طرحنا ١٠١ سؤال للنظر في من سيتفاعل معنا من المترشّحين، لأنّ المشكل ليس في العناوين الرئيسية بل في أدق التفاصيل التي تطرّق إليها البرنامج الاقتصادي والاجتماعي للاتحاد والذي سمّيناه عقدا مجتمعيا. وقد وجّهنا النقد لأنفسنا قبل كلّ شيء حتّى تكون ثمّة واقعية في هذا البرنامج الاقتصادي والاجتماعي. وكما تعرفون فإنّه في١٩٥٦ اعتمدت حكومة الاستقلال البرنامج الاقتصادي والاجتماعي للاتحاد. لكن المتغيّرات اليوم كبيرة جدّا ونحن في القرن الحادي والعشرين، فخيرنا حتّى يكون لهذا البرنامج أثره الايجابي النظر بهدوء في من يتقاطع معنا في برنامجنا ثم عرض البرنامج على الهيئة الإدارية الوطنية لنُصدره بعد الانتخابات ونتفاعل فيه مع الأحزاب والحكومة التي ستفرزها الانتخابات للحكم. ونحن لا ندّعي أننا نملك الحقيقة ولكن لدينا بعد نظر ولدينا دراية شاملة بحكم الواقع الذي نعيش ونمارس كلّ يوم على الميدان والمسألة ليست نظريات ولكنذها عملية وقوّتها في نجاعة التطبيق.

أي حكومة سيفرزها الاقتراع ومجلس نواب الشعب سنتعامل معها من خلال القراءة النقدية الايجابية وسنعرف عبر هياكلنا النقابية كيف سنتفاعل على قدر تفاعل الحكومة في خدمة الأولويات الوطنية والاستحقاقات الاجتماعية التي هي أولى الأوليات العاجلة.

هل تعتقد أن هذا البرنامج لو صدر قبل الانتخابات كان من الممكن أن يساعد الناخب التونسي على النظر في برامج المترشّحين من خلال برنامج الاتحاد ومدى التقارب، على الأقل، وهذا كان من الممكن أن يكون أمرا مساعدا في تقييم البرامج الانتخابية للمترشّحين؟

ألاحظ أن هنالك سلبيات في هذه الانتخابات حيث يقع الاختيار- دون تعميم- باعتبار الانتماء الجهوي أو الحزبي، فليس هناك تقييم للبرامج وتمييز بين الصدق والكلام الفضفاض الذي لا يقدّم بتونس.

لو عدنا إلى مسألة «الحياد» فهنالك نقابيون يطالبون بمراجعة هذا الأمر خاصة أن هنالك من يبني حملته على العداء للاتحاد أو أولئك الذين يبشّرون ببرنامج ليبرالي متوحّش.

لن نكون مع روابط حماية الثورة ومع من يحملون فكرا تكفيريا واذإرهابيا ويُرهبون المجتمع التونسي بسلوكياتهم وبخطابهم الداعي إلى الكره والفتنة. لن نكون مع هؤلاء بطبيعة الحال، والنقابيون ومنظوريننا يعرفون كلّ هذا ويفهمونه.

المسألة الأخرى أنّنا في الاتحاد لا نفكّر بعقلية العدو، فمن يستعدي الاتحاد فإنّما يستعدي نفسه ولنا رحابة صدر ونؤمن بالمثل الشعبي «المليانة ما تتكلمش». وبتجربة منظّمتنا لعشرات السنين وما قدّمته من شهداء وما راكمته من نضالات لن يخيفنا هذا «البعبع». وثمة من يعرف أن الاتحاد بقي صمّام أمان فلذلك هناك جهات تعتقد أنّ الاتحاد يمثّل خطرا عليها ويكشف مناوراتها السياسية المُرتبطة بأجندات حزبية وأحيانا خارجيّة لا علاقة لها بخيارات الشعب التونسي وهي تمارس الكذب والبهتان. وهنالك جهات تعرف أن الاتحاد العام التونسي للشغل حجر عثرة أمام برامجها الليبيرالية المتوحّشة أوهي تريد أن تمسّ من نمط المجتمع وتريد أن ترهب الناس. ولنتذكر اعتداءات ٩ أفريل واعتداءات ٤ ديسمبر ٢٠١٢ على الاتحاد والسياسيين والأمنيين والعسكريين والمدنيين الذين تم اغتيالهم،وخلال هذا الأسبوع فقط فقدنا شهيدا من الأمنيين، فهؤلاء يستعملون العنف لأنهم يفتقدون قوّة الحجة أو الاقناع. إنهم دمويون ولا يؤمنون إلاّ بالعنف، نحن لا نلتقي معهم بتاتا ولا مكان لهم بيننا والشعب التونسي تربي على نبذ العنف وعلى الحوار فهو لن يقبلهم.

لكن هنالك فئات أخرى أيضا ضد الشغيلة ولها توجّهات لا اجتماعية.

إذا تم اختيار فئة لها توجّه ليبرالي فالاتحاد موجود كقوة تعديل وقوة توازن وسلاحنا في تضامننا النقابي وفي وحدتنا النقابية للدّفاع عن المكاسب الاجتماعية وتطويرها، وفي بعض الأحيان قد تحدث خلافات لكن دائما يقع تغليب مصحة الاتحاد والدليل لما خضنا نضالات من الوزن الثقيل بإضراب عام في الوظيفة العمومية واضراب عام في القطاع العام وكرّسنا فيه مبدأ التضامن النقابي بين كل القطاعات، فهذا الأمر لا يتكرّس إلاّ في الاتحاد العام التونسي للشغل فقد كانت نضالات مؤطّرة ومنظمة لم تخرج عن سياقها ولم يركب عليها أحد لتوظيفها، وهذه عقلية وثقافة الاتحاد وكنّا واضحين ضد الخيارات المتوحّشة وضدّ إملاءات الصناديق المالية العالمية التي ضربت في العمق الطبقة الوسطى والطبقات المهمشة.

هناك أمر أخر أشرت إليه في الدور الذي لعبه الاتحاد في ملاحظة الانتخابات، وتطرح اليوم مسألة تحسين نسبة المشاركة، فما هي المبادرة التي يمكن أن يقوم بها الاتحاد للمساهمة في نسبة مشاركة الناخبين في التشريعية والدور الثاني للرئاسية؟

كان لي، ولأعضاء المكتب التنفيذي، جولة في عديد المؤسّسات وفتحنا دور الاتحادات الجهوية والمحلية لتسجيل الناخبين ومقرّات النقابات الأساسية في مواقع العمل ووضعناها على ذمة الهيئة المستقلة للانتخابات إيمانا منّا بتوسيع القاعدة الانتخابية أكثر ما يمكن لتحفيز الناس وتحسيسهم بالواجب الوطني، وأعتقد أن نسبة الاقبال ستكون أكبر بالنسبة للتشريعية والدور الثاني من الرئاسية ومردّ هذا أن التونسيين سيتحمّلون مسؤوليتهم ويعرفون أنه بالبقاء على الربوة وعدم ممارسة هذا الحقّ لا يمكن غدا أن يلوموا أو ينقدوا كلّ الإخلالات والنقائص حول البطالة أو جرايات التقاعد أو أن الخدمات الصحية المتردّية أو ترهّل التعليم أو النقل.. ويحول الله سيقبلالتونسيات والتونسيون على الانتخابات بطوابير طويلة كما كان في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي. وسيكون هذا بعد أن تابعوا من يستهدفون الدولة وسيعون بما يستدعيه الواجب الوطني تصديا للمخاطر التي تحدق بالدولة.

وهل سيكون للاتحاد تحركات للدعوة إلى الانتخاب وخاصة منخرطيه؟

بطبيعة الحال نحن ندعو منظورينا وكافة أبناء الشعب التونسي للتوجه إلى الصندوق والاختيار بكل حرية، وهذا يفيد حتى من سيحكم فليس من المعقول أن تحكم أي جهة سياسية بخمس وعشرين أو ثلاثين في المائة، ما هي تمثيليته للشعب التونسي؟ صحيح أنها ستكون الأغلبية التي أفرزتها نسبة الناخبين ولكن الأفضل أن من يحكم يكون له تفويض شعبي حقيقي. لذا أقول إذا حرصنا على استمرارية الدولة وأن تكون لها نجاعة يجب أن يقبل التونسي على صندوق الاقتراع ويمارس قناعاته بعيدا عن الضغوطات وعن الانتماءات الجهوية والفئوية المقيتة فنختار الرجل المناسب والمرأة المناسبة في المكان المناسب.

هنالك مبدأ ديمقراطي هو تكافؤ الفرص، واليوم هنالك مرشّح للدور الثاني في السجن، هل للاتحاد موقف من أجل ضمان هذا المبدأ بين المترشحين للدور الثاني؟

هذه مسألة جوهرية وحسّاسة جدّا، إذا ما أردنا ألا يقع تشكيك في الانتخابات. وفي الوقت الذي ندافع فيه على استقلالية القضاء فمن غير المنطقي الإبقاء على المرشح الثاني السيد نبيل القروي، وقد تمّ تجميد أرصدته وتحجير سفره، محروما من القيام بحملته مباشرة ومن أداء واجبه الانتخابي.

اليوم نحنُ أمام وضعية استثنائية، ولا بدّ من اتخاذ قرار يمنع من التجريح في الانتخابات ويمكّن هذا المترشّح من القيام بحملته خارج أسوار السجن وليأخذ القضاء مجراه الطبيعي بعد ذلك.

وهل يمكن أن يقوم الاتحاد بمبادرة في هذا الاتجاه؟

المسألة عند القضاء ونحن نحترمه ولا نتدخّل في شؤونه.

وأعيد التأكيد أن هذه الفترة حساسة جدا وخاصة الانتخابات الرئاسية ولها خصوصية ونتمنى أن يطلق القضاء سراح نبيل القروي على الأقل مؤقّتا حتّى يقوم بدوره في إطار تكافؤ الفرص وتكون ثمة رقابة أمنية ورقابة قضائية.

سيبقى الاتحاد مفتوحا لكل مظلوم وكل من تمّ التعسف عليه مهما كانت انتماءاته

سينعقد المنتدى النقابي خلال أسابيع قليلة وهنالك انتظارات سواء داخل الهياكل أو بالنسبة للمتابعين على المستوى الوطني، فماهي أولويات وأهداف هذا المنتدى؟

كان المنتدى النقابي يُسمى بالجامعة النقابية وتغيرت التسمية مع القانون الأساسي الجديد وأصبح عقده ضروريا قبل المجلس الوطني وهو فرصة للتقييم والتقويم وللتفكير. وكان من المفترض عقده خلال شهر أوت ولكن خيّرنا التأجيل حتى يتوضّح المشهد السياسي أكثر. وسنعمل خلاله على تطوير الحياة الداخلية للاتحاد العام التونسي للشغل وننظر في النقائص لتلافيها وندرس الايجابيات التي يمكن البناء عليها لتجويد العمل النقابي في جميع المجالات. وفي منظمة جماهيرية كبيرة من واجب النقابيات والنقابيين ومن حق منظورينا المطالبة بتطوير الحياة النقابية ومواكبة التطورات التي يعيشها العالم خاصة في المنظمات النقابية الدولية. كما سنقيّم الوضع السياسي وكيفية التعاطي معه مستقبلا، وكذلك سيكون فرصة للنظر في الخطاب النقابي وتحديد الخيارات والأولويات الاجتماعية في المرحلة القادمة. وسنستضيف وفودا نقابية أجنبية للاستئناس بتجاربها. ونستضيف من نختلف معهم ومن لهم رؤية أخرى فلا نريد أن نستمع إلى آرائنا فقط ولا يمكن أن يكون تطوير المنظمة إلا بالرأي والرأي المخالف وممارسة النقد البناء الذي يقدّم بالمنظمة ويفتح آفاقا جديدة للنقابيات والنقابيين. هذا ما ننتظره من المنتدى القادم الذي سيكون في حجم الاتحاد العام التونسي للشغل وسيحضره قرابة ٣٠٠ مشارك وسيستمر أربعة أيام وسيكون فيه حوار مفتوح وورشات بعيدا عن الضغط الانتخابي والحسابات الانتخابية النقابية، ذلك أننا في المؤتمرات لا نستطيع مع الضغط الانتخابي صياغة مضامين في أريحية كاملة. لهذا يوفّر المنتدى التفكير الهادئ لتجويد الحياة النقابية وتطويرها وتحديد نظرتنا للمرحلة القادمة ورسم سياساتنا وضبط آفاقنا المستقبلية وخياراتنا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ما هو تاريخ انعقاد المنتدى؟

3 و4 و5 و6 نوفمبر 2019.

التقيتم الثلاثاء السيد قيس سعيد المترشّح للدور الثاني للانتخابات الرئاسية، ما هو فحوى لقائكم؟ وقد كنتم التقيتم عديد المترشّحين للدور الأوّل.

نؤكّد أنّنا لم نطلب من أحد أن يلتقينا هنا في الاتحاد، وكل من طلب لقاءنا، من المترشحين، إلا ورحّبنا به واستمعنا إلى أفكاره. خيّرَ السيد قيس سعيد طلب لقاء في الدور الثاني فكان مُرحَّبا به كغيره من المترشحين وتبادلنا وجهات النظر حول تعقيدات الدولة والانتظارات من الاستحقاقات القادمة، فالدولة تمر بصعوبات كثيرة منها التداين المرتفع، وهنالك انتظارات خاصة لدى الشباب في التشغيل والتعليم وآفاق المستقبل، وقد نظرنا أيضا في وضع المؤسّسات العمومية ووضع المستشفيات ومنظومة التربية والبنية التحتية والوضع البيئي، وكلها قضايا شائكة تتطلّب رؤية واضحة، وكما قلت سابقا، اليوم إما التقدم بالبلاد أو أن يحدث ما لا يُحمد عقباه. فالمعركة اليوم معركة أفكار وأولويات وخيارات وطنية وسيادية ومنهج عقلاني ونحن في حاجة اليوم إلى برنامج يوحّد الشعب حول ما يمكن تجسيمه من خيارات، فتونس لن تصبر ثماني سنوات أخرى وأكيد أنه بالنضج والوعي سنكون قادرين على صنع ربيع تونس. وقد تحدّثنا عن التقاطعات بين رؤية الاتحاد ووجهة نظر السيد قيس سعيّد في بعض القضايا، وعلى كل هو لقاء لا يمكّن من تشريح مفصّل للواقع ويحتاج إلى نقاشات أخرى. وأقول أن من سيحكم سواء كان رئيس الدولة أو رئيس الحكومة فنجاحهم هو نجاح لتونس. لكن عليهم خدمة الأجندات الوطنية وبذل الجهد والتعلم من أخطاء من سبقهم من أجل رفاه تونس وتقدّمها وتحقيق أهداف ثورتها ثورة الحرية والكرامة.

خروقات كبيرة في الاعلام الخاص وتميز الاعلام العمومي

انحياز الاعلام لفائدة المترشحين يضرب مصداقية الانتخابات

بقلم محمد ياسين الجلاصي

بعد اعلان النتائج الاولية للدور الاول من الانتخابات الرئاسية، وبعد أن باحت صناديق الاقتراع بأسرارها، وتعرضت الطبقة السياسية التقليدية لصدمة لم تستفق منها إلى حد الآن، عاد الاعلام مرة أخرى إلى واجهة الاحداث ليس باعتباره ناقلا أمينا للتعبيرات السياسية والاجتماعية في الشارع التونسي، بل متهما بالانحياز إلى مرشح دون غيره ومرتكبا لخروقات عديدة بلغت حد الجرائم الانتخابية.

ودون الدخول في نقل أحاديث الشارع والاتهامات المتحاملة على وسائل الاعلام والصحفيين، نستطيع القول إن الاعلام الجماهيري كان طرفا أساسيا في الحملة الانتخابية الرئاسية عوض أن يكون حلبة لصراع الأفكار والبرامج بين مختلف المترشحين. وأبرز مثال أسوقه هنا هو ما أقدمت عليه كبرى وسائل الاعلام ليلة الصمت الانتخابي، ساعات قليلة قبل يوم الحسم. حيث استدعت قناة الحوار التونسي المترشح عبد الكريم الزبيدي فيما ظهر كل من يوسف الشاهد على قناة التاسعة وعبد الفتاح مورو على قناة حنبعل، طبعا دون الحديث عن قناة نسمة التي تم تسخيرها لحملة المترشح نبيل القروي. ولدى المتابعين، ولدي شخصيا، قدر بسيط من الذكاء يجعلنا نعتبر أن هذه الاستضافات قبل ساعتين من التزام الصمت الانتخابي بعيدة كل البعد عن الصدف.

وقد مثلت مثل هذه الاستضافات مادة دسمة لهيئة الاتصال السمعي البصري لتعد تقريرا عن خروقات وسائل الاعلام في الفترة الانتخابية، فقد سجلت وحدة الرصد التابعة لها خروقات كبيرة ترقى إلى الجرائم الانتخابية ارتكبتها وسائل الاعلام السمعية البصرية، وأبرز هذه الخروقات هي ممارسة الاشهار السياسي الممنع تورطت فيه عديد القنوات التلفزية. هذا طبعا دون الحديث عن الانحياز المفضوح لكل قناة لمرشح أو حزب سياسي دون غيره وهو ما ضرب في مقتل مبدأ الانصاف وتكافؤ الفرص بين المترشحين.

وعلى سبيل المثال، ذكر تقرير الرصد أن المترشح نبيل القروي حضي بنسبة ٢٦٪ من التغطية الاعلامية للقنوات التلفزية أغلبها في شكل دعاية ايجابية وخاصة في المادة المعروضة بقناة نسمة واستأثر يوسف الشاهد بما نسبته ١٥,٥٪ من التغطية. فيما توزعت النسب المتبقية على بقية المترشحين البالغ عددهم 24 مترشحا.

إن ما سبق ذكره وما قدمته الهايكا من ارقام خطيرة بخصوص الخروقات والانحياز المفضوح في الحملة الرئاسية يدفعنا إلى الإشارة إلى ما كتبناه في المقال السابق بخصوص منظومة التعديل في تونس، حيث أن هذه المنظومة التي نجحت الى حد ما في وضع قواعد عامة تحمي المشاهدين وتقلل من سطوة الاشهار على عقول التونسيين وتسيطر على الانفلاتات التي تهدد الطفولة وتنتهك صورة المرأة، لم تتمكن في المقابل من فرض الانضباط فيما يتعلق بالانحياز المفضوح للأحزاب والمترشحين للانتخابات ولم تجد وسائل الاعلام من يمنعها من التحول إلى مكاتب اتصال لمترشحين.

وتطرح نتائج الانتخابات إشكالية أخرى، غير إشكالية انحياز وسائل الاعلام للأحزاب ومرشحيها، وهو مدى تأثير الاعلام الجماهيري على توجهات الناخبين، فحصول قيس سعيد على الصدارة رغم انه نادر الظهور في وسائل الاعلام ولا يملك ماكينة دعاية ضخمة ولا تعمل لفائدته قنوات واذاعات. هذه الإشكالية في رأيي اعمق بكثير من إشكالية الانحياز للمترشحين، حيث أن الناخب مثلما عاقب منظومة الحكم والأحزاب التقليدية فقد عاقب وسائل الاعلام و«مرشحيها». ربما يظهر هذا العقاب بالنسبة للبعض «خيارا ثوريا» ضد «السيستام» لكن هذا قد يتطور الى انعدام الثقة بين الجمهور ووسائل الاعلام والدولة وهو ما لا يخدم الاعلام ولا قضايا الناس ولا حق المواطنين في المعلومة.

ذلك أن الاعلام الحر هو أحد ركائز الجمهورية، ووجود اعلام يرتكب خروقات وأخطاء أحسن بكثير من عدم وجود اعلام أو خضوعه لسلطة الدولة، وعليه فإن توجه العاملين في القطاع الصحفي ووسائل الاعلام الكبرى خاصة والفاعلين النقابيين والاكاديميين إلى اصلاح ما يمكن إصلاحه قبل فوات الأوان، فالانحياز الى السياسيين وخدمة المترشحين للانتخابات قد يدر بعض المليارات لكنه سيدفعنا حتما إلى هاوية فقدان الثقة مع الجمهور، وحينها لن يميزوا بين صحفي محترم أو مقدم برامج موضوعي أو كرونيكور مأجور.

في المقابل كان للإعلام العمومي رأي آخر، فقد كانت التلفزة التونسية والإذاعة التونسية بمختلف محطاتها المركزية والجهوية الأقل ارتكابا للأخطاء والأكثر حيادية في متابعة الحملة الانتخابية الرئاسية، وكانت تجربة المناظرة الرئاسية التي بثتها التلفزة التونسية بالتعاون مع صحفيين من القطاع الخاص واشراف هيئة الانتخابات والهايكا من ابرز إيجابيات هذه الحملة، وهي ما يؤكد أن الاعلام العمومي هو القاطرة التي يجب أن تقود المشهد الإعلامي التونسي نحو التحرر والموضوعية والنزاهة واحترام اخلاقيات المهنة والدفاع عن قيم الجمهورية.

أخبار مدنيّة... أخبار مدنيّة... أخبار مدنيّة... أخبار مدنيّة... أخبار مدنيّة... أخبار مدنيّة...

اليوم الدولي للديمقراطية 15 سبتمبر

يمثل اليوم الدولي للديمقراطية لهذا العام فرصة للتذكير بأن الديمقراطية مرتبطة بالناس. فالديمقراطية تُبنى على الشمول، والمعاملة والمشاركة على قدم المساواة، فهي بالتالي لبنة أساسية للسلام والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان. وألهم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان — الذي ينص البند 3 من المادة 21 منه على أن "إرادةُ الشعب هي مناطُ سلطة الحكم، ويجب أن تتجلىَّ هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجرى دوريًّا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السرِّي أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرِّية التصويت.' — كثيرا من عمليات صياغة الدساتير في العالم، كما أسهم في القبول العالمي للقيم والمثل الديمقراطية.

والديمقراطية الحقة مبنية على الحوار الدائم بين منظمات المجتمع المدني والطبقة السياسية. ولا بد أن يكون لهذا الحوار أثر حقيقي في القرارات السياسية. ولهذا السبب تعتبر كل من المشاركة السياسية والفضاء المدني والحوار الاجتماعي ركائز أساسية للحكم الرشيد.

يمثل اليوم الدولي للديمقراطية فرصة لحث جميع الحكومات على احترام حقوق مواطنيها في المشاركة في الديمقراطية مشاركة فعالة وجوهرية وهادفة.

اليوم الدولي للسلام 21 سبتمبر

يحتفل سنويا باليوم الدولي للسلام يوم 21 سبتمبر في كل أنحاء العالم. حيث خصصت الجمعية العامة هذا التاريخ لتعزيز المثل العليا للسلام في الأمم والشعوب وفي ما بينها. و قد اختارت الجمعية العامة موضوع اليوم الدولي للسلام لعام 2019 هو «العمل المناخي من أجل السلام»

من خلال هذا الاحتفال يسلط الضوء على أهمية مكافحة تغير المناخ بوصفه وسيلة لحماية السلام وتعزيزه في جميع أنحاء العالم. ويهدد تغير المناخ للسلم والأمن الدوليين تهديدا بينا. وتؤدي الكوارث الطبيعية إلى نزوح ثلاثة أضعاف النازحين في حالات النزاع، حيث يضطر الملايين إلى ترك منازلهم والبحث عن الأمان في أماكن أخرى. كما يهدد تملُّح المياه والمحاصيل الأمن الغذائي، مما يزيد من تأثير ذلك على الصحة العامة. وتؤثر التوترات المتزايدة في الموارد والحركات الجماهيرية في كل بلد وفي كل قارة. لا يمكن تحقيق السلام إلا إذا اتُّخذت إجراءات ملموسة لمكافحة تغير المناخ.

«الصندوق الاسود» : أزمة بين المحامين و القضاة

مثل يوم الخميس 19 سبتمبر 2019 يوما مشحونا في قصر العدالة ومازال يلقي بضلاله الى الان. حيث أعلنت هيئة الدفاع عن الشهيدين شكري بلعيد ومحمد البراهمي دخولها في اعتصام بمقر المحكمة الابتدائية بتونس، وأرجعت ذلك إلى ما اعتبرته دفاعا عن حقها في الحصول على ما قدمته من شكايات، مطلقة في نفس الوقت حملة تحت شعار» احفظ والا حيل». كما اعلنت عزمها نشر كافة الوثائق المحجوزة في ملف مصطفى خذر، إضافة إلى نشر شكايات تقدمت بها ضد وكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية تونس 1 ووثائق ‹‹تدين›› سفيان السليطي المساعد الأول لوكيل الجمهورية. وقد شهد قصر العدالة اعتداء على المحامين وعميدهم من قبل عناصر الأمن بطلب من وكيل الجمهورية.

وعبرت عديد المنظمات، عبر بياناتها، رفضها الاعتداء الامني ومن بينها الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان والاتحاد العام التونسي للشغل و الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات و جمعية المحامون الشبان و جمعية محامون بلا حدود. وأكّدت البيانات الصادرة عن حق الهيئة في الكشف عن حقيقة الاغتيالات ورفض اهانة المحامين ومحاولة التباطؤ المقصود في حسم المطلب المشروع والدعوة الى النأي بالمؤسسة القضائية عن التجاذبات السياسية.

في حين اعتبرت كل من الجمعية التونسية للقضاة التونسيين والنقابة الوطنية للقضاة التونسيين وجمعية القضاة الشبان وجمعية القضاة النساء في بيانات صادرة عنها، ان ما جدّ بالمحكمة الابتدائية بتونس يوم الخميس يعتبر اعتداء ممنهجا يصبّ في خانة ترهيب القضاة وهرسلتهم والتأثير على السلطة القضائية، ومن جانب آخر حمّلوا مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع إلى السلطتين التنفيذية والتشريعية ودعوا في المقابل المجلس الأعلى للقضاء لتحمل مسؤولياته في ضمان حسن سير مرفق العدالة وحماية القضاة والقرارات القضائية. هذا وقد اعلن القضاة دخولهم في اضراب يوم 20 سبتمبر 2019 يمتد الى الأسبوع الذي يليه، استثنت الهياكل القضائية من الإضراب النزاعات الانتخابية المعروضة على القضاء الإداري والمتعلقة بالطعون في النتائج الأولية للانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها.

هذا وانعقد اجتماع طارئ تواصل إلى ساعات من الليل بإشراف وزارة العدل وحضور كلّ من رئيس المجلس الأعلى للقضاء وعميد المحامين ورئيسة مجلس القضاء العدلي و الوكيل العام لدى محكمة الاستئناف بتونس و رئيس الفرع الجهوي للمحامين بتونس وكاتب عام الهيئة الوطنية للمحامين واتفق المجتمعون على ضرورة المحافظة على مناخ الثقة والاحترام الذي يميّز العلاقة بين كافة المتدخلين في منظومة العدالة وخاصة القضاة والمحامين و ذلك في انتظار القرارات التي سيقع اتخاذها في فترة لاحقة مع العلم وانه وفقا لما صرحت به إيمان قزارة عضو هيئة الدفاع عن بلعيد والبراهمي لوسائل الاعلام بان الاعتصام متواصل وبشكل مفتوح مع تغيير في مكانه اذ انتقل من مكتب وكيل الجمهورية الى مكتبة المحامين بالمحكمة الابتدائية بتونس إلى غاية صدور قرار من النيابة العمومية في ما يتعلق بملف الجهاز السري إما بالحفظ أو بالإحالة.

التقرير الأولي لائتلاف شركاء من أجل نزاهة الانتخابات لملاحظة الإنتخابات الرئاسية

كشفت منظمة "أنا يقظ" في ندوة صحفية عقدتها يوم الثلاثاء 17 سبتمبر 2019، عن التقرير الأولي الخاص بسير يوم الاقتراع بالنسبة للدور الأول من الانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها. وقد اختارت المنظمة بمعية 26 جمعية من شركائها الدخول في ائتلاف شركاء من أجل نزاهة الانتخابات والذي يهدف إلى تعزيز ثقة الناخب بالعملية الانتخابية، والعمل على ضمان نزاهة وحيادية وعدالة العملية الانتخابية من خلال إجراء ملاحظة نزيهة وفعالة في 25 دائرة انتخابية.

تتمثل اهم النتائج الواردة في التقرير في ما يلي :

خاض عملية ملاحظة الانتخابات باسم الائتلاف 1065 ملاحظة وملاحظ موزعين على 26 دائرة انتخابية.

يعتبر الائتلاف ان الاخلالات التي شابت العملية الانتخابية عموما و ضعف مردود اعوان مكاتب الاقتراع و محاولات التأثير على الناخبين لم تنعكس سلبا على ارادة الصندوق. وقع تسجيل جاهزية لوجستية عالية للهيئة المستقلة للانتخابات.

كما رصد الائتلاف عديد الحالات التي تواصلت فيها الدعاية الانتخابية وملاحظة حمل ممثلي المترشحين الى رقم او اسم المترشح وكذلك ملاحظة محاولات تأثير من قبل عضو الهيئة المنظم للصف.

خلص الائتلاف الى اعتبار ارتفاع عدد المراكز غير المتاحة لحاملي الاعاقة الحركية بنسبة تفوق 20% من المراكز ويبقى الرقم الابرز هو غياب

أخبار مدنيّة... أخبار مدنيّة... أخبار مدنيّة... أخبار مدنيّة... أخبار مدنيّة...

محامل ورقة الاقتراع بلغة براي في اكثر من نصف المراكز الملاحظة 57.2 % .

عتيد : ضرورة تعديل القانون الانتخابي

في تقرير لها، دعت الجمعية التونسية من أجل نزاهة وديمقراطية الانتخابات «عتيد» إلى ضرورة تعزيز صلاحيات الهيئة المستقلة للانتخابات فيما يتعلق بتتبع الاخلالات وزجرها في مجال السلطة الترتيبية ومراجعة القانون المنظم للهيئة الذي يضيق من حق التقاضي خلافا لأحكام الدستور.

كما اشارت الى ضرورة مراجعة الأحكام المتعلقة بدور «الهايكا» في رقابة وسائل الإعلام أثناء الفترة الانتخابية باتجاه مزيد ضبط صلاحياتها ومجال تدخلها لضمان مزيد النجاعة في احترام مبادئ الحملة.

اما في ما يتعلق بتنظيم الانتخابات، فقد أوصى التقرير بضرورة القيام بعملية تدقيق شاملة للسجل الانتخابي وفي عملية التسجيل وإعادة النظر في شروط وإجراءات التزكية وتطبيق الأحكام المتعلقة بمراقبة تمويل الانتخابات بصرامة وتوفير العدد اللازم من مراقبي الهيئة للحد من الاخلالات أثناء الحملة والصمت الانتخابي والحرص على تتبع التجاوزات ذات الطابع الجزائي ومزيد تحسين ظروف ملاحظة عملية التجميع والإحصاء.

كما دعا التقرير الى نشر كل محاضر الجلسات والمداولات للهيئة بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية والامتناع عن اتخاذ قرارات من شأنها المس من مبدأ شفافية العملية الانتخابية ونزاهتها لاسيما تلك التي تعرقل عمل ملاحظي المجتمع المدني.

اعتمدت جمعية عتيد في الدور الاول من الانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها على 120 ملاحظ توزعوا على 23 دائرة انتخابية.

شبكة مراقبون: اخلالات الانتخابية في المهجر

في تقرير أولي نشرته شبكة مراقبون حول ملاحظة الانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها في دورها الأول اورد فيه ملاحظاتها بشأن سير عملية الاقتراع بتونس و خارجها وذلك ايام 13 و 1و 15 سبتمبر 2019.

نشرت شبكة ملاحظون 139 ملاحظ لتغطية 65 مكتب اقتراع تتوزع على الخمس دوائر انتخابية بالخارج والتي شهدت عديد الاختلالات.

فعلى مستوى الاخلالات اللوجستية اهم ما جاء في التقرير يتمثل في ان اغلب المكاتب فتحت بعد الوقت المحدد بنصف ساعة و تعليق عملية الاقتراع بمكتب سان فرانسيسكو خلال اليوم الاول بعد التفطن لغياب اوراق التصويت و تأجيل الاقتراع الى يوم 15 سبتمبر.

و من بين الاخلالات الاخرى غياب الحبر المخصص لختم اوراق التصويت (فرنسا 1) و غياب الاقفاف المرقمة (بيروت) اعتماد نفس قائمة الناخبين في مكتبي اقتراع مختلفين (المانيا) و كذلك السماح خلال الاقتراع و الفرز بوجود اشخاص غير مرخص لهم لا يحملون اعتماد من قبل الهيئة (فرنسا 2 و المانيا)

و حسب نفس التقرير تتراوح التجاوزات بين الاعتداءات اللفظية الى المادية في بعض الحالات و تدخل للأمن في مراكز الاقتراع عديد المرات لحماية الناخبين والمعدات وفرض الهدوء. كذلك وقع رصد خروقات عديدة للصمت الانتخابي مع ملاحظة توزيع لمطويات انتخابية داخل المكتب وفي بعض الحالات محاولات لشراء الاصوات.

نوافذ

درس في نتائج الاقتراع ...أثر الفراشة لا يزول !!

بقلم : ضياء تقتق

وسط اجواء محمومة و تعالي الأصوات بين تخوين وتجريح وبكاء وعويل وخوف وتوجس وارتياب، بين الامل والتفاؤل من جهة، وبين التشاؤم والخوف من المجهول من جهة أخرى، استعر المشهد الاجتماعي والسياسي التونسي ابان ثورة 17 ديسمبر وما رافق ذلك من تناظر مواطني في كل شيء، زادته حدّة، الحلول الفوق-قانونية extra légales وذلك قصد الخروج من عنق الزجاجة، والتي طبعت فترة ما يسمى بالبناء الديمقراطي لتصبح في ما بعد، عنوانا للذكاء التونسي الغالب عليه الطابع السلمي المدني.

صادقت تونس ذات 26 جانفي 2014 على دستورها وسط تجاذبات وتوافقات، ذابت داخله صراعات من هم تحت قبّة التأسيسي والبعض ممن قبعوا خارجها، لكن ذلك لم يحقّق في ذهنية التونسية والتونسي أرضيّة الأدنى المشترك في علاقة بالحرّيات، وزاد المشهد بشاعة الأسلوب الأعرج في خط سير تركيز المؤسسات الدستورية التي من بينها المحكمة الدستورية.

بين شبح الانفلات الأمني والانزلاق نحو الفوضى، و بين خطر الافلاس والارتهان الكلي للمقيم العام، عجزت الحكومات عن كسب ثقة المواطن من اجل خدمة مشروع وطني جامع رغم استعمال مفرد «الوطنية» في جميع الخطابات الصادرة عنها، وهو ما حتم على المنظمات والجمعيات التقليدية على مغادرة مربعات الحركة لتجاوز الفشل الذريع في الحوار ومن أجل تقديم البدائل.

فمنذ قيادة الاجتماعات المؤدية الى تكوين الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والاصلاح السياسي أو ما يسمّيها العأمة ب «هيئة بن عاشور»، وصولا الى القانون الانتخابي و تجاوز الاخلالات الدستورية والقانونية في شرعية هيئة الانتخابات وبالتالي المجلس الوطني التأسيسي، اضافة الى الاشواط الثلاث للحوار الوطني وصولا الى اتفاق «وثيقة قرطاج»، وجدت هذه المنظمات استنادا الى تركيبتها وفي تفاعلها مع المتغير اليومي، وان نجحت في فرض السلم الاجتماعي وتجنب الصّدام، نفسها غير قادرة على استيعاب تطلعات طيف واسع من المجتمع اختار الانتفاض على العلاقات العمودية وأصبح بشكل لافت ومتصاعد يجنح الى الطبيعة الافقية في التنظم والاحتجاج.

كثيرون ممن اعتبروا حملة المقاطعة لانتخابات 2011 تغريد خارج السرب، وأكثر منهم اعتبروا ان قيام النظام السياسي على حكم المجالس المحلية او المجالس الثورية فكر طوباوي لا يجد له رواج، وعديدون هم من يرون انفسهم باسم النضالية والمشروعية التاريخية الأولى بتصدر نتائج الانتخابات، افاقوا بنهاية يوم الاقتراع، الخامس عشر من شهر سبتمبر والموافق لليوم الدولي للديمقراطية، على انباء نتائج اقصت المناضلين واقصت وزراء ذوو شان، و معارضة لا يشق لها غبار، لتكون النتيجة لصالح من اطلق عليهم الفوضويون.

بقراءة سريعة يمكن ان نتبيّن وجود خبرين رئيسين: الاول سوداوي يحمل الينا بوادر ازمة سياسية لا مثيل لها في تونس قد تأكل الاسود و اليابس وتنبؤ بعدم قدرة المنظمات ما لم تسارع بتعديل اوتارها على ما افرزه الواقع الجديد.

اما الخبر الجيد فان نفس هذه المنظمات شكّلت وستشكل ضمانة حقيقية لعدم تغيير ارادة الناخب وحماية صناديق الاقتراع من ايّ محاولة غش او تلاعب او تزوير.

اخلص الى القول بأن ما ذهب له القلة القليلة تحليلا وتفسيرا وممارسة مثّل أثر الفراشة و لم يؤخذ على محمل الجدّ.

«ولكن اثر الفراشة لا يرى ... اثر الفراشة لا يزول» على قول الشاعر الملاك «محمود درويش».

الموقف

نحنُ على ما يُرام، إنّه درسٌ ديمقراطي عظيم!!

بقلم سمير بوعزيز

نحن على ما يرام. غادرتنا الدكتاتوريّة وبعض هذه التراجعات سيعقبها ثبات. كان من لوازم التاريخ أن نعيش هذا الدرس الايجابي رغم ما يُحدثه من ارباك.. ستكون الأمور بعده أفضل بكثير، ربما ليس للسنة القادمة لكن لما ستليها من سنين، وللأجيال القادمة مكسب الدرس الكبير: لا أحد يفرض على الشعب إرادته.

من ناضلوا صدقا ضدّ الدكتاتورية مازالوا على قيد الحياة، فلا تخشوا عودتها. ومن لم يعشها من جيل في العشرين لن يقبلها. أنظروا إلى الناس كيف تُصَرّف النقاش العمومي وكأننا أهل الانتخاب من سنين طويلة، وهذا هو الحدث الجلل.

قد تكون هذه المرحلة من المسار قد طالت أكثر من اللزوم حيث لازال الغموض يكتنف مجالات كثيرة من الحياة وزادت الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية واستمرت مظاهرٌ للفساد ونهب المال العام.

بالمقابل لعلها طالت بما يلزم لنجرّب كلّ ما يجب ونغلق الباب لعودة الحزب الواحد والقائد الأوحد والتلفزيون الواحد وللعسس في كل مكان.

الآن، كثيرون يحاولون صناعة الدكتاتورية من جديد عبر تزيين سنوات ما قبل الثورة واستغلال ضعف الدولة وعدم قدرتها على تلبية مطالب مواطنيها. إنّ التعطيل الممنهج لمسار التغيير يراد منه إرهاق الناس ليقبلوا بأيّ حلّ يُريحهم. إنّه استثمار في تركة الدكتاتورية حيث خلفت فقرا وتجهيلا وتمييزا بين الفئات والجهات.

***

الدور الأول من الانتخابات الرئاسية في تونس، درسٌ ديمقراطي عظيم، بقطع النظر عمّن فاز. إنّه ليس نجاحَ الآن، بل نجاحٌ في المستقبل. وفي المدى المتوسط ستفرض هذه النتائج بالضرورة تغيرات وستمكّن من خلق نُخب سياسية جديدة وتشكيلات سياسية جديدة ومختلفة.

لاحظوا، خلال هذه الأيام من الحملة الانتخابية البرلمانية، كيف يجتهد الكثيرين أن يقلدوا ما يُفترض أنه كان في حملة قيس سعيّد. بعد أيام قليلة وصلت رسالة مفادُها أنّ الأشكال القديمة للإقناع ولّت وأنّ «الميديا» الكبيرة لا تؤثر بل يتركُ أهلُها لبعضهم يتحدثون.

الدرس الثاني، الذي ستأتي به الانتخابات التشريعيّة، لم يكتمل بعد. وقد كان فصلُه الأول اقبالٌ على الترشح كبير.. أنظروا سيّداتي سادتي إلى ما كان في الانتخابات البلديّة حيث أنّ أمكن للمستقلين أن ينالوا النسبة الأكبر. أنظروا ما نتيجة ذلك: كثيرٌ من التوانسيات والتونسيين يعتقدون في قدرتهم على نيل ثقة الناس وتمثيلهم. سيقول البعض أنّ في الأمر الكثير من الانتهازية. وأجيب: وهل كل المتحزبين من حاملي المشاريع الوطنيّة. ولننتبه، فمع هذا يبقى من المهمّ أن تستمر الأحزاب، سواء هذه التي نعرف أو أخرى من قلب هذا الحراك الهام. فالتربية السياسية والتدرب على العمل السياسي لا يزال الحزب مرجعُه، وللأحزاب (مهما يكن) ضوابط وهياكل ويمكن أن يتوحد كثيرون حول مرجعية أو موقف مما يُيسّر امكانيات التعاطي السياسي ويُسهل الفرز باعتماد قواعد مضبوطة سهلة على الناس. وهذا أمر نتمناه مستقبلا إذا ما وُجدت عندنا أحزابٌ حاملة لمشروع وقادرة على صناعة قاعدة ذات مشروع وطني موحد.

***

نحن على ما يرام، فقط لا يجب أن نرتبك. وأن نعلم أنّ كلّ درس مفيد، وأنّ التعلّم الجماعي مهمّ. وهذا درس مفيدٌ بأنّ الهامش لم ينتظر بل تقدّم ليُجيب ديمقراطيا وهادئا وكاسحا.

نحنُ على ما يُرام، والطريق طويلةٌ قبل أن نرفعَ من مستوى الوعي ونخلق حالة وعيٍ تقطع مع إمكانيّة الاستثمار في الفقر والخصاصة وفي أقدام الأطفال الحافية وبطونهم الجائعة.

يجب أن نعود إلى الاستثمار في «المدرسة» وأن نُعيد بناء المؤسسات لتكون الدولة حامية للحقوق ومتصدية للفساد وعادلة بين المواطنات والمواطنين.

إنّ البناء يتطلّب الكثير، ونحن في بداية الطريق، وقد حققنا الكثير بالاستثمار في الإنسان التونسي الحرّ المريد مالك صوته ولا أعتقدُ أنّه سيُفوّت فيه بعد الآن. فلينتبه من أُنْتخب!!